الجمهـــــورية الجـــــزائرية الديمقراطية الشعبيـــة
وزارة التعليم العـــالي والبحث العلمي
جامعة 08 ماي 1945 قالمة

كلية العلوم الإنســـــانية و العلوم الإجتمـــــاعية
قسم الفلسفة

رقم التسجيل:----------

الرقم التسلسلي:----------

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في الفلسفة الإجتماعية بعنوان:

المواطنة وحقوق الإنسان
محمد عابد الجابري لنموذجا

ـ من اعداد الطالبتين:

- قروج مريم
- بوجاهم مريم

أعضاء لجنة المناقشة

المشرف	الرئيس	المناقش
أ- فرحات فريدة	أ- الحاج علي كمال	أ- حميدات صالح

السنة الجامعية: 1439/1438هـ الموافق لـ 2017/2016 م

الجمهـــــورية الجـــــزائرية الديمقراطية الشعبيـــة
وزارة التعليم العـــالي والبحث العلمي
جامعة 08 ماي 1945 قالمة

كلية العلوم الإنســـــانية و العلوم الإجتمـــــاعية
قسم الفلسفة

رقم التسجيل:----------

الرقم التسلسلي:----------

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في الفلسفة الإجتماعية بعنوان:

المواطنة وحقوق الإنسان
محمد عابد الجابري لنموذجا

- من اعداد الطالبتين:

- قروج مريم
- بوجاهم مريم

أعضاء لجنة المناقشة

المشرف	الرئيس	المناقش
أ- فرحات فريدة	أ- الحاج علي كمال	أ- حميدات صالح

السنة الجامعية: 1439/1438هـ الموافق لـ 2017/2016 م

- قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

لا فضل لعربي على أعجمي، ولا عجمي على عربي، ولا احمر على اسود الا بالتقوى والعمل الصالح

رواه أحمد

شكـــر وتقديـر

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء هذا الواجب ووفقنا إلى لإنجاز هذا العمل

نتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد على انجاز هذا العمل ونخص بالذكر الأستاذة المشرفة فرحات فريدة التي لم تبخل علينا بتوجيهاتها ونصائحها القيمة التي كانت عونا لنا في إتمام هذا البحث.

كمالا يفوتنا أن نتقدم بجزيل الشكر والإمتنان إلى كل من الأستاذ الحاج علي كمال والأستاذ حميدات صالح.

لهم مني كل الشكر والتقدير وكل أساتذتنا الافاضل

الإهـــــــداء

إلى من لا يمكن للكلمات أن توفي حقهما

إلى من لا يمكن للأرقام أن تحصي فضائلهما

إلى والدي ووالدتي التي لا ازال اتلقى منها الدعم والمؤازرة والدعاء بالتوفيق والسداد فجزاها الله عني خير الجزاء،

وإلى إخوتي وأخواتي الذين تلقيت منهم المؤازرة والتشجيع، والى كل الاصدقاء وطلبة الفلسفة.

المقدمة

مقدمة

– في خضم التغييرات السياسية والإجتماعية التي يشهدها العالم والواقع الغربي والعربي المعاصر، يطرح موضوع المواطنة وحقوق الإنسان من بين القضايا التي تفرض نفسها بقوة في الفكر الغربي والعربي، كونها أداة فاعلة موجهة نحو غاية إدراك المعنى الحقيقي للوعي الإنساني من خلال التربية والتنمية ومشاريع الإصلاح والتطوير الشامل، حيث أن التنمية هي وجه آخر للمواطنة، وبدونها (المواطنة) لا يمكن أن تتحقق التنمية التي تنعكس على الفرد والمجتمع، حيث تساهم في تطور المجتمع الإنساني إلى جانب الرقي بالدولة وإلى المساواة والعدل والإنصاف، إلى الديمقراطية وضمان الحقوق والواجبات.

– مما لا شك أن المواطنة لها علاقة بحقوق الإنسان لإعتبار الإنسان جزء أساسي من منظومة الدولة والتي تضمن له جميع الحقوق والواجبات التي يتمتع بها لحفظ كرامته.

– وإعتبارا من هذه الأهمية المتمحورة حول الدلالة المفهومية للعلاقة بين المواطن وحقوق الإنسان– الذي إهتم به الفلاسفة الغربيين عموما والفلاسفة العربيين على وجه الخصوص أهمهم محمد عابد الجابري– ومن هذا المنطلق كان إهتمام المفكر المغربي محمد عابد الجابري بموضوع المواطنة وحقوق الإنسان، بالإضافة إلى دور المواطن في تعزيز شعور الفرد بالإنتماء إلى مجتمعه وقيمه ونظامه وبيئته وثقافته ليرتقي هذا الشعور إلى حد تشبع الفرد بثقافة الإنتماء المتمثلة في سلوكه وفي دفاعه عن قيم وطنه ومكتسباته، علاوة على هذا فالمواطنة تهدف إلى تطوير معارف الناشئ العامة سواء منها الإجتماعية، السياسية، الثقافية...، ومن هنا فإن إزدياد الشعور بالمواطنة يعد من التوجهات المدنية الأساسية، والتي من أهم مؤشراتها الموقف من إحترام القانون والنظام العام، والموقف من ضمان الحريات الفردية وإحترام حقوق الإنسان والتسامح وقبول الآخر وحرية التعبير وغيرها من المؤشرات التي تمثل القيم الأساسية للمواطنة.

– وبناءا على هذه المعطيات المعرفية تتمحور أهمية موضوعنا في محاولة معرفة إبراز مكانة الفرد في المجتمع ودوره في بناء وطنه على أسس وقواعد وقوانين تنظم شؤونه العامة والخاصة، وذلك فضلا عن الحقوق والواجبات التي يمنحها له بلده للحفاظ على كرامته، لذلك كان موضوع هذه المذكرة منصبا حول قضية المواطنة وحقوق الإنسان والهدف الأساسي هو إحترام حق الغير وحريته والإعتراف بوجود ديانات مختلفة وفهم وتفعيل إيديولوجيات سياسية والمشاركة في تشجيع السلام الدولي، ولم تكن مذكرتنا أول دراسة طرقت أبواب هذا الموضوع، وإنما تناولته العديد من الدراسات السابقة أهمها: دراسة الصبيح والتي جاءت بعنوان << المواطنة كما يتصورها طلاب المرحلة الثانوية في المملكة العربية السعودية وعلاقة ذلك ببعض المؤسسات الإجتماعية >>، حيث هدفت إلى تحديد إتجاهات طلاب المرحلة الثانوية نحو المواطنة، وكذلك تحديد علاقة هذا المفهوم ببعض المؤسسات الإجتماعية وهي المسجد والمدرسة والأسرة وقد إستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وكان أبرز نتائجها أن الطلاب يدركون حقوق المواطنة وواجباتها.

– وبعدها نجد دراسة الحامد والتي جاءت بعنوان << الشراكة والتنسيق في تربية المواطنة >> وهدفت إلى تحديد وظائف المؤسسات التربوية وأساليب التنسيق بينها من أجل تعزيز المواطنة، وإستخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وفي نهاية الدراسة قدم الباحث تصورا للشراكة بين المدرسة والمجتمع المحلي في تربية المواطنة، وكذلك قدم مجموعة من أساليب تعزيز تربية المواطنة، عبر التنسيق والشراكة.

– ثم دراسة العامر وحملت عنوان << أثر الإنفتاح الثقافي على مفهوم المواطنة لدى الشباب السعودي >> وهي عبارة عن دراسة إستكشافية هدفت إلى التعرف إلى أي مدى أثر الإنفتاح الثقافي على مفهوم وأبعاد المواطنة لدى الشباب السعودي وإستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وقد أثمرت عن العديد من النتائج التي تشير إلى أن الإنفتاح الثقافي له تأثير إيجابي على مفهوم وأبعاد المواطنة.

– وأخيرا نجد دراسة الحبيب بعنوان << تربية المواطنة: الإتجاهات المعاصرة في تربية المواطنة >> وهدفت إلى إلقاء الضوء على المصطلحات المرتبطة بالمواطنة، كالوطن، الوطنية، التربية الوطنية، المواطنة و الوقوف على تربية المواطنة و الإتجاهات المعاصرة في تربيتها، من خلال بعض التجارب العالمية، وتجربة السعودية في تربية المواطنة وفي نهاية الدراسة قدم الباحث تصورا مقترحا لتربية المواطنة بشكل ملائم للبيئة السعودية.

– أما فيما يخص دراسة موضوع حقوق الإنسان نجد واحدة منها تنطوي على الأطروحة الموسومة << حقوق الإنسان في التربية الإسلامية وبعض الفلسفات التربوية الغربية –دراسة مقارنة– >> للدكتور زياد بن علي الجرجاوي، وتهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن الفلسفة التي تنبثق عنها حقوق الإنسان في الفكر الغربي، وكذلك معرفة الفلسفة التي تنبثق عنها حقوق الإنسان في التربية الإسلامية، وقد إستخدم الباحث المنهج التحليلي في دراسته، وقد أجاب على كافة التساؤلات المطروحة في دراسته، ثم وضع لبحثه خاتمة وخلاصة وأوصى بجملة من التوصيات والمقترحة قد تفيد المختصين والمهتمين في مجال حقوق الإنسان.

–نظرا للأزمة التي أصبح المجتمع العربي المعاصر يعاني منها من خلال التناقض الذي يعيشه الفرد في مجتمعه، فالفرد أصبح غريبا عن واقعة المعاش لعدم تمتعه بالحقوق وبالواجبات، مما أصبح يعاني من القيود الإجتماعية التي لا تبالي لمعنى الحرية، وهذا ما يؤدي لهجرة الأدمغة، فيلجأ المواطن إلى البحث عن تحقيق الأفضل، فقد يجد ما يوفره له بلد آخر غير بلده ويمنحه الجنسية بمجرد إنتمائه لفترة معينة مثلا: ففي فرنسا يقيم الفرد لمدة سنة فتصبح له جنسية فرنسية ويمنح له لجميع الحقوق والواجبات، وعند بلوغه سن 21 له الحق في الإقتراع.

فلا وجود للتمييز العنصري، فسنت القوانين وأعطت للأجانب حقوق كثيرا، لا توجد أحيانا في بلدانهم الأصلية، ومن هذا المنطلق إتخذنا موضوع المواطنة وحقوق الإنسان كدراسة

فلسفية، إجتماعية وسياسية تهدف إلى تطوير الوعي الإنساني القائم على مبدأ الأخوة والمساواة.

– ووفقا لهذه المعطيات إعتمدنا لدراسة الموضوع على المنهج الوصفي التحليلي، يطرح من خلاله إشكالية الموضوع في الصيغة التساؤلية التي مفادها:

– كيف يمكن للفرد أن يتموسب بصفة المواطنة كماهية يحظى من خلالها بحقوق وتفرض عليه بواجبات؟ ووفق أي معيار يمكن خلع هذا الثوب الماهوي على الإنسان؟ وهذه الإشكالية تنحل إلى مشكلات تندرج ضمنها ويمكن طرحها في الصيغة الاستفهامية الآتية:

– ما المقصود بالمواطنة وحقوق الإنسان من منظور الجابري؟ وما هي أهم الحقوق التي نادى بها؟ كيف صاغ الجابري بنية مفهومي المواطنة والحقوق كمصطلح فلسفي وكمدلول سياسي واجتماعي ؟

– وقد إعتمدنا في تحليل موضوع مذكرتنا على خطة منهجية تمثلت في مقدمة وفصول ومباحث، حيث تناولنا في الفصل الأول الذي يحمل عنوان المواطنة بين المفهوم والتنظير الفلسفي والذي يندرج ضمن ثلاثة مباحث وهي: محمد عابد الجابري حياته، آثاره ومصادر فكره الفلسفي، المواطنة وتطورها، المواطنة والهوية.

– أما الفصل الثاني المعنون المواطنة بين الفكر الغربي والفكر العربي الذي يتضمن ثلاثة مباحث: المواطنة في الفكر الغربي، وفي ثناياها تطرقنا إلى جون لوك وجان جاك روسو، ثم تحدثنا عن المواطنة في الفكر العربي مع ذكر بعض شخصيات عربية أمثال رفاعة الطهطاوي، يوسف الشويري، والمواطنة في الفكر القومي العربي ساطع الحصري نموذجا.

– والفصل الثالث خصصناه في الحديث عن حقوق الإنسان بين المفهوم والتطور والذي بدوره ينقسم إلى أربعة مباحث وهي: تطور المفهوم عند الإغريق وفي ثناياه مفهوم

حقوق الإنسان ثم أردفناه بالتطور عند الإغريق والرومان، ثم تطور المفهوم في الديانات السماوية متضمن العصور الوسطى اليهودية، المسيحية والإسلامية، ويليها تطور المفهوم في العصر الحديث والمعاصر، وأخيرا أنواع حقوق الإنسان شمل الحقوق الطبيعية كحق الحياة والتمتع بها، حق السلامة الشخصية، الحقوق السياسية كالحق في الشورى وعلاقة الفرد بالدولة، بالإضافة إلى الحقوق الإجتماعية والحقوق الإقتصادية، فالحقوق الإجتماعية تتجسد في حقوق المستضعفين وحق المرأة أما الإقتصادية منها حق الملكية وأنهينا موضوعنا بخاتمة تضمنت أهم نتائج البحث.

إن أصبنا فمن الله وإن أخطئنا فمن أنفسنا

والله ولنا التوفيق.

الفصل الأول: المواطنة بين المفهوم والتنظير الفلسفي.

المبحث الأول: محمد عابد الجابري، آثاره ومصادر فكره الفلسفي.

المبحث الثاني: المواطنة وتطورها.

المبحث الثالث: المواطنة والهوية.

الفصل الأول: المواطنة بين المفهوم والتنظير الفلسفي

– للمواطنة مرجعية فلسفية وقيمية تستمد دلالاتها من مفاهيم الحرية، العدل، الهوية، المصير، الوجود المشترك وذلك لأنها إنتاج ثقافي.

– فالمواطنة محددة لمنظومة التمثلات والسلوكات والعلاقات و القيم الإجتماعية، أي كمرجعية معيارية وقيمة إجتماعية، إلى إعتبار المواطنة مجموعة من القيم لتدبير الفضاء العمومي المشترك لتحدد أهم تجلياتها في الإنتماء للوطن والتمتع بحقوق المواطنة والإلتزام بواجباتها والمشاركة في تدبير الفضاء العام الدال على التنشئة الإجتماعية التي تحاول تربية الفرد/المواطن على تبني القيم السياسية والقانونية والمعرفية لبنية مفهوم المواطنة لتنعكس في سلوكاته و علاقته الإجتماعية داخل الفضاء العام المشترك للوطن.

وبالتالي فالمواطنة تجعل للفرد كائنا حي لا يستطيع العيش بمفرده بمعنى يؤثر فيه ويتأثر به، لتمثل حلقة وصل أو ربط بين المواطن الذي يمارس الفعل والذي يتحمل جميع المسؤوليات الموجهة له.

المبحث الأول: محمد عابد الجابري حياته، أثاره ومصادر فكره الفلسفي

أولا: حياته:

– يعد محمد عابد الجابري نفطة تحول فاصلة في الفكر العربي المعاصر، فقد شهد المواقف والمواقع كلها في المشرق والمغرب، وحان له مجال اهتمام بالفكر الفلسفي السياسي وتحول سلطة المرجعية في الفكر المعاصر.

<< ولد محمد عابد الجابري عام 1935 في مدينة وجدة – المغرب، وتوفي عام 2010م في الدار البيضاء –المغرب. >> [1] هو مفكر عربي.

–وقد عرف بعظمته وقدرته الشهيرة والمعروفة بين أحضان عصره. << نال شهادة الدبلوم بالدراسات العليا في الفلسفة – كلية الآداب – محمد الخامس –الرباط 1967 ودكتوراه الدولة في الفلسفة 1970، عمل مراقبا وموجها تربويا لأساتذة الفلسفة بالتعليم الثانوي 1965–1967 م، أستاذ الفلسفة والفكر الإسلامي بكلية الآداب جامعة محمد الخامس الرباط، منذ 1967.>>[2] وهو أيضا قد شهد في مساره الفكري العديد من الدراسات العلمية والفكرية في مختلف أنحاء العالم العربي.

–وكما اتضحت أفكاره الفلسفية من خلال أسلوبه ومنهجه وبالإضافة إلى فضله وتواضعه العلمي. << لإصدار أشهر كتاب مدرسي في الفلسفة في المغرب، و هو دروس في الفلسفة مع أستاذ احمد السيطاني والأستاذ مصطفى العمري، وكان للكتب دور ريادي في بث الوعي الفلسفي لدى أجيال من التلاميذ في المغرب. >>[3] أي أنه قد قام بتأليف كتابه الشهير

<< دروس في الفلسفة >> من أجل توعية وإرشاد الأجيال إلى المعرفة الحقيقية.

---

[1]– محمد عابد الجابري: الديمقراطية وحقوق الإنسان، منظمة اليونسكو، بيروت، 1997، ص03.

[2]– المصدر نفسه: الصفحة نفسها.

[3]– محمد عابد الجابري: مسارات مفكر عربي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011، ص08.

– وبالرغم من انشغالاته الفكرية والعلمية المتعددة مازال يتابع دراسته سواء كانت ثقافية أو سياسية. << في سنة 1970م قد تحصل على شهادة دكتوراه دولة في الفلسفة في المغرب، وقد دار موضوعها على إبن خلدون، وكانت لجنة المناقشة مكونة من باحثين ومستشرقين فرنسيين هما هنري لاووست وروجي أرنلديز، ومن باحثين عرب هم نجيب بلدي وأمجد الطرابلسي وإبراهيم بوطالب. >>[1]، إلا أنه لم يكتفي بانشغالات الفكرية والعلمية فقط بل أنه قد واصل في مشواره حياته الثقافية والسياسية وغير ذلك.

ثانيا: آثاره:

– من المعتاد أن لكل فيلسوف وباحث ومؤلف للفلسفة، ترك بصمات كآثار سواء كانت فلسفية أو علمية، وهذا من أجل الإستناد إليها والتطلع على مضامينها وإفادة منها ما يريده، بالإضافة إلى تداولها عبر الأجيال وزيادة نمو قدرات الباحث الفلسفي ومعرفة التيار الفلسفي والمذهب الفلسفي المتبع لذلك.

– لقد نبغ الجابري للتأليف في الفكر وحقوله المختلفة، وهذا راجع إلى قدرته العقلية وإرادته الفكرية، ويمكن تصنيف مؤلفاته من حيث الموضوع فمنها ما تعلق: بدراسة القيم الدينية وتطبيق الشريعة، مكانة العقل ودوره، تجليات الفكر العربي المعاصر، التراث وأخيرا الثقافة.

– فمن الممكن أن نذكر بعض المؤلفات التي جاء بها ما يتعلق بالدين والشريعة أهمها: << صدور كتابي الدين والدولة وتطبيق الشريعة في سنة 1996، صدور كتاب مدخل إلى القرآن الكريم سنة 2006، وصدور كتاب فهم القرآن الحكيم سنة2008. >> [2]

– أما ما يخص مكانة العقل ودوره نجده: << صدور الجزء الأول من مشروعه لنقد العقل العربي: تكوين العقل العربي عام 1984، وفي سنة 1986 صدور الجزء الثاني من مشروعه لنقد العقل العربي: بنية العقل العربي، ثم صدور الجزء الثالث من مشروعه لنقد

---

[1]– المصدر السابق: الصفحة نفسها.

[2]– المصدر نفسه: ص 09.

العقل العربي: العقل السياسي العربي سنة 1990، وفي سنة 2001 صدور الجزء الرابع من مشروع الجابري لنقد العقل العربي: العقل الأخلاقي العربي. >> [1]

– فلم يستغنى الجابري في تأليفه الفلسفي للتطرق للدين والعقل فقط، بل منها ما يتضح في تجليات الفكر العربي المعاصر نذكر أهمهم: << صدور كتاب الخطاب العربي المعاصر سنة 1982، إشكاليات الفكر العربي المعاصر سنة 1988، المشروع النهضوي العربي في سنة 1996، ثم صدور كتابي قضايا في الفكر المعاصر وجهة نظر: نحو إعادة بناء قضايا الفكر العربي المعاصر سنة 1997. >> [2]

– أما المؤلفات التي قدمها الجابري في مجال التراث أهمها: << صدور كتاب من أجل رؤية تقديمة لبعض مشكلات الفكرية والتربوية سنة 1977 والذي خرج من مقدمته مشروع الجابري لقراءة جديدة للتراث، وفي عام 1980 صدر له كتاب نحن والتراث، الذي يعبر في المشرق البداية الحقيقية لمشروع قراءة التراث عند الجابري، والتراث والحداثة: دراسات ومناقشات في عام 1991. >> [3]

– هذا فضلا عن بعض كتبه في الثقافة نذكر منها: << كتاب المسألة الثقافية عام 1994، المثقفون في الحضارة العربية عام 1995، التنمية البشرية والخصوصية السوسيوثقافية عام 1997. >> [4]

- لقد ترك الجابري العديد من المؤلفات فلقد تم ذكر إلا البعض منها بالإضافة إلى: << كتاب العصبية والدولة: معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي سنة 1971 والذي يعد أول صدور له، وكان عبارة عن أطروحته لنيل دكتوراه الدولة، وصدور ثاني كتاب له سنة 1973: أضواء على مشكل التعليم بالمغرب، وفي سنة 1976، إصدار كتاب مدخل

---

[1]: محمد عابد الجابري: الديمقراطية وحقوق الانسان، المصدر السابق، ص03.

[2]: محمد عابد الجابري: مسارات مفكر عربي، المصدر السابق، ص09.

[3]: المصدر نفسه: ص 08.

[4]: المصدر نفسه: ص09.

إلى فلسفة العلوم في جزأين: وهو الكتاب الذي نهض بالدراسات الإبستمولوجية في المغرب، مسألة الهوية عام 1995م، في سنة 1997 صدور كتابي الديمقراطية وحقوق الإنسان، جزء من سيرته الذاتية: حفريات في الذاكرة من بعيد، في نقد الحاجة إلى الإصلاح، غمار السياسة بأجزائه الثلاثة، كتاب إبن رشد: سيرة وفكر، حوار المشرق والمغرب: حوار مع الحسن الحنفي. >> [1]

إن هذا التنوع والتعدد في مؤلفاته إنما يتم على قدرة عقلية مؤهلة للخوض في غمار مسألة السياسية والديمقراطية ومحاولة معرفة الماضي كنقطة إنطلاق لدراسة الحاضر وبناء المستقبل.

ثالثا: مصادر فكره الفلسفي:

– إن المفكر العربي محمد عابد الجابري لم تذكر له عبارة صريحة عن مصادر فكره الفلسفية التي تمكننا من معرفة أصوله المستمدة لواقعه الفلسفي، وإنما حسب دراستنا له ومن خلال مؤلفاته نرى بأنه تحدث عن بعض الفلاسفة أهمهم: حسن الحنفي، إبن خلدون، إبن رشد، وهذا ما يبين مدى التأثير بهم في مجالهم العلمي والفلسفي، وهذا ما يتضح في مضامين الكتب الآتية: حوار المشرق والمغرب حسن الحنفي والجابري، فكر إبن خلدون العصبية والدولة << معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي>>، إبن رشد: سيرة وفكر.

– فمن خلال مؤلفه حوار المشرق والمغرب حسن الحنفي والجابري نرى بأن الجابري تأثر بحسن الحنفي في بعض المسائل أهمها: << الحركة الإسلامية المعاصرة لحسن

[1]: المرجع السابق: الصفحة نفسها.

الحنفي.>>[1]، والتي جعلها الجابري نقطة إنطلاق في تبرير موقفه الذي يحمل عنوان <<المصير المشترك>>[2]، بالإضافة إلى أن الحنفي تحدث أيضا عن:

<<الإسلام بأنه لا يحتاج إلى علمانية غربية >>[3] فتأثر الجابري أيضا لهذه المسألة ويحدث عنها بصيغة أخرى وبأسلوبه الخاص المميز والذي تحمل عنوان << الإسلام ليس كنيسة لنفصله عن الدولة[4]>>.

– فلم يكتفي الجابري بمدى تأثره لحسن الحنفي وإنما تعدى ذلك إلى كل من إبن خلدون وإبن رشد، ويتضح ما ذكر في مؤلفه الذي يحمل عنوان فكر ابن خلدون العصبية والدولة، حيث أن الجابري تحدث عن التاريخ وعلم العمران البشري لإبن خلدون والمتمثلة في: << من التاريخ إلى علم العمران، علم العمران موضوعا ومنهجا، البناء الهرمي لعلم العمران الخلدوني، نظرية العصبية،... >>[5]، بالإضافة لاهتمامه بنظرية الكشف لابن رشد ومسألة حدوث العالم والإرادة الإلهية.

– ومن هنا نستنتج أن الجابري تأثر بكل من حسن الحنفي، إبن خلدون وإبن رشد، حيث جعل البعض من مسائلهم هي بداية لمسألة جديدة تثير الجدل والنقاش في فلسفته ويتبنى من خلالها موقفه ومنهجه المعتمد عليه، وهذا لا يعني أن الجابري لا يوافقهم في تلك المسألة، وإنما يقدم البديل لذلك. مثال: يرى الحنفي فلابد من فصل الدين عن الدولة، على غرار الجابري الذي قال بأن الإسلام ليس كنيسة حتى نفصله عن الدولة

---

[1]: حسن حنفي /محمد عابد الجابري: حوار المشرق والمغرب، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1990، ص23.

[2]: المصدر نفسه: ص29.

[3]: المصدر نفسه :34.

[4]: المصدر نفسه: ص 39.

[5]: محمد عابد الجابري: العصبية والدولة – معالم نظرية خلدونية التاريخ الإسلامي–، ط6، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1994، ص89.

المبحث الثاني: المواطنة وتطورها

– يمكن القول بأن أي دراسة لمفهوم المواطنة وما يتعلق بها من أفكار سياسية أو أراء فلسفية تتطلب بالضرورة شرحا أوليا لها (المواطنة)، حتى يمكن لنا أن نوصل إلى المعنى الحقيقي للمواطنة كأحد المفاهيم الشائعة في الفكر الإنساني والسياسي والفلسفي، خاصة وأن مصطلح المواطنة يرتبط بشكل أساسي بالعديد من المفاهيم الأساسية المتداولة في الفكر المعاصر ومن أهمها نجد مصطلح وطن، الإنتماء للوطن، مواطن، مواطنة.

–**الوطن:** استخدم العرب كلمة الوطن في حياتهم الفكرية واللغوية بمعاني عديدة أهمها << ما جاء على لسان ابن منظور في قوله: الوطن هو المنزل الذي تقيم به وهو موطن الإنسان ومحله، وأوطان الغنم والبقر مرابطها وأماكنها التي تأوي إليها، يقال: أوطن فلان أرض كذا وكذا أي إتخذها محلا ومسكنا يقيم فيها. >> [1] يرى ابن منظور بأن الوطن هو بمثابة البيت الذي يأوي فيه الإنسان، ويوفر له حاجياته اليومية، ويتخذ منه موطن يقيم به.

فالوطن يدل على المكان الذي يشغله الكائن من الوجود، أما << بالمفهوم السياسي ليس هو هذا المعنى المتداول الذي يدل على معنى مادي، بل إنه يدل على معاني وجدانية وروحانية تتجاوز حدوده المكانية. >> [2] فمعنى الوطن لا يقتصر على ما هو موجود ومادي وكل ما يحيط بنا وإنما هو أيضا يرتبط بالأحاسيس والمشاعر المتعلقة بالعلاقات الإجتماعية وكل ما تتأثر به من الخارج أي الغير أو الأخر، وهذا ما يجسد في تعريف الطهطاوي[*] للوطن بقوله: << هو عيش الإنسان الذي درج فيه ومنه خرج، ومجمع أسرته، ومقطع سرته،

---

[1]– عطية بن حامد بن ذياب المالكي: دور تدريس مادة التربية الوطنية في تنمية قيم المواطنة لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية "دراسة من وجهة نظر معلمي التربية الوطنية بمحافظة الليث"، إشراف: فوزي عباس نبجر، مطلب مكمل لنيل درجة الماجستير في المناهج وطرق التدريس، جامعة أم القرى، كلية التربية، السعودية، ص 11.

[2]– زروخي إسماعيل: الدولة في الفكر العربي الحديث، ط 1، دار الفجر، مصر، 2000، ص145.

[*]– رفاعة الطهطاوي (1801 –1873) من قادة النهضة العلمية في مصر، وُلد رفاعة رافع الطهطاوي، بمدينة طهطا إحدى مدن محافظة سوهاج بصعيد مصر، وتوفي في القاهرة، من ويكيبيديا الموسوعة الحرة.

وهو البلد الذي نشأت تربته وغذائه وهواؤه >> [1] فمن هنا نستنتج أن الوطن كالأم يرتبط فيه الإنسان بروابط عاطفية وإنسانية وإجتماعية ودموية، مما تدفع بالإنسان إلى علاقات حميمية متلائمة وزوال كل ما يهدده من الكيان الخارجي.

-**الإنتماء للوطن:** يعرف الانتماء للوطن بأنه << هو اتجاه إيجابي مدعم بالحب، يستشعره الفرد تجاه وطنه، مؤكداً وجود ارتباط وانتساب نحو هذا الوطن، باعتباره عضواً فيه، ويشعر نحوه بالفخر والولاء ويعتز بهويته وتوحده معه، ويكون منشغلاً بقضاياه، محافظاً على مصالحه وثرواته، ومشجعاً ومسهماً في الأعمال الجماعية ومتفاعلاً مع الأغلبية، ولا يتخلى عنه حتى وإن اشتدت به الأزمات. >> [2] فيقصد بالانتماء للوطن بأنه الرابطة العاطفية الداعية لعلاقات توحد الفرد مع مجتمعه، كما يجب على الإنسان أن يكون وفيا لأصله ومخلصا لمسقط رأسه، فوجود الإنسان مرتبط بوطنه وبكرامته الإنسانية وكرامة هذا الوطن الذي ينتمي إليه.

– نقول << واطن القوم أي عاش معهم في وطن واحد، ومنه فالمواطن هو الذي يتمتع بالحقوق التي يتمتع بها أبناء دولته أو مدينته.>> [3] فالمقصود هنا هو أن مصطلح المواطن يشير بالأساس إلى ذلك الشخص الذي يسكن مدينة ما، وله فيها حقوق معروفة وغير متاحة لأولئك القادمين من مدن أخرى، كما عليه بأخذ الالتزامات اتجاه مدينته، كالإلتزامه بالدفاع عنها مثلا، أي أن المواطن هو عضو جماعة سياسية إقليمية تتمتع بحقوق وتخضع لواجبات موحدة.

---

[1]– المرجع السابق: الصفحة نفسها.

[2]– عطية بن حامد بن ذياب المالكي: دور تدريس مادة التربية الوطنية في تنمية قيم المواطنة لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية، المرجع السابق، ص11.

[3]– جميل صليبا: المعجم الفلسفي، ج2، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1982، ص439.

– ونفهم من هذا أن كلمة مواطن ترجمة في اللغة الفرنسية بـ: Citoyen، اللغة الإنجليزية بـ Citizen، أما مصطلح مواطنة فترجم في اللغة الفرنسية ب Citoyenneté، وفي الإنجليزية بـ: Citizensenship.

– فمن خلال ضبط مفهوم المواطن يمكن أن نتطرق بوضوح إلى تعريف المواطنة، فالمواطنة هي من أهم المفاهيم المكونة للفكر السياسي والاجتماعي المعاصر، حيث أنها تعبر << عن تلك العلاقات التي تربط الفرد بالدولة من ناحية، والفرد وسائر المجتمع من ناحية أخرى>> [1] بمعنى هي علاقة سياسة (علاقة الفرد بالدولة) ومدى الصلة بينهما وبين الوظائف الإجتماعية الأخرى (علاقة الفرد بالمجتمع)، وهذا ما يحقق للمواطن العدالة والمساواة الإجتماعية ووجود ضمانات قانونية تكفل حق المواطنين وتحدد واجباتهم، ومن هنا يمكن القول << بأن ظهور الدولة والمواطنة بشكلها الأكثر تطور قد إرتبط أو تلازم مع تبلور وظهور الدولة القومية. >> [2] فمن خلال الإرتباط الوطيد بين الدولة والمواطنة أدى إلى ظهور دولة قومية أي توحدها في الثقافة المشتركة والدين واللغة والعرق.

– ومن هذا المنطلق المعرفي نجد << أن المواطنة ترتبط بالمجتمع وإن لعبت الدولة دورا بارزا في تحديد عناصرها وأركانها، وذلك يرجع إلى أن المواطنة هي نتاج لتفاعل عناصر عديدة في إطار جغرافي يشكل وطنا مستقرا لمجموعة من البشر، بينهم تراث مشترك ناتج عن تفاعلهم مع بعضهم البعض ناحية، ومع البيئة المحيطة من ناحية ثانية. >>[3]، وهذا ما يعني أن المواطنة تمكن للفرد حرية التعبير عن روح القومية والأمة الأصلية التي تجسدها مكانة الفرد في المجتمع.

---

[1] – حمدي مهران: المواطنة والمواطن في الفكر السياسي، ط1، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية ، 2012، ص61.

[2] – ليلة علي: المجتمع المدني العربي قضايا المواطنة وحقوق الإنسان، ط1، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2007، ص82.

[3] – المرجع نفسه: الصفحة نفسها.

– بينما حاول معجم المصطلحات السياسية أن يعبر بشكل فيه التفصيل عن معنى المواطنة بقوله: << والواقع أن وضع المواطنة يضمن للشخص الحماية التي تمنحها له قوانين الدولة وتشريعاتها، ويؤدي المواطن واجبات معينة كدفع الضرائب، والخدمة في صفوف الجيش، كما أنه يتمتع ببعض الإمتيازات كحق المشاركة في حكم بلده، وعندما يكون المواطن خارج دولته فإنه يكون تحت رعاية البعثة الدبلوماسية والقنصلية الخاصة بالدولة التي ينتمي لها>> [1] فالدولة تضع قوانين خاصة بالمواطن تهدف لحمايته وسلامته وتعتبر هذا كواجب عليها (الدولة) لفرض الضمان الدائم للمواطنين، وهذا الجانب متعلق بالمواطن المقيم في بلده، أما إذا كان خارجه فيكون تحت الرعاية القنصلية التابعة للدولة.

– غير أن إحدى موسوعات علم الإجتماع لم تكتف بوصف المواطنة أنها مجموعة من الحقوق التي يحوزها الفرد، ومجموعة من الواجبات التي يلتزم بها، بل أوضحت أن <<مصطلح المواطنة يشير في العصر الحديث – عادة – إلى المؤسسات والهيئات التي تنظم هذه الحقوق في الدولة الرفاهية >> [2] بمعنى أن في الفترة الحديثة أصبحت الدولة تمتاز بطابع الرفاهية ومن هنا تعد الدولة هي الهيئة المسؤولة لتنظيم أو وضع الحقوق، فلم تبق متعلقة بجانب الحقوق والواجبات التي يستند إليها الفرد كما في السابق.

– نخلص مما سبق بأن المواطنة هي المشاركة في بناء الدولة أي المشاركة في التنظيم السياسي للدولة، إذن فهي المشاركة في البناء السياسي والقانوني، وبذلك يكون المواطن هو الذي يساهم في بناء المصير السياسي للجماعة التي ينتمي إليها والتي تعرف بالقومية << القوم في اللغة يعني: جماعة من الناس، أما في الاصطلاح يعني: جماعة من الناس تؤلف بينهم وحدة اللغة، والتقاليد الاجتماعية، وأصول الثقافة وأسباب المصالح

[1] – على الدين هلال وآخرون: معجم المصطلحات السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، 1994، ص316.

[2] – جوردن مارشال: موسوعة علم الاجتماع، تر: محمد محي الدين وآخرون، ج2، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2001، ص 1411.

المشتَرَكة. ويرادفه لفظ الأمة **(Nation)**، وهي مجموع الأفراد الذين يؤلفون وحدة سياسية تقوم على وحدة الوطن والتاريخ، ... والقومي يطلق على الرجل الذي يؤمن بقومه ويعتز به>> [1] فالقومية مشتقة من قوم وقومي، فالقوم يعني مجموعة من الناس الذين يخضعون لعادات وتقاليد مشتركة وتحكمهم لغة واحدة، والقومي هو الفرد الذي ينتمي إلى وطنه ويعتز به، أما القومية فتعني << الصفة الحقيقية التي تنشأ عن الاشتراك في الوطن الواحد ويرادفها الجنسية. >> [2] نقول: الجنسية اليونانية، الجنسية الفرنسية أو مبدأ القوميات أو الجنسيات ومن هنا فإن القومية هي صلة اجتماعية عاطفية تكون من خلال الاشتراك في الوطن، الجنس، اللغة، التاريخ، المصالح، الحضارة،... فالقوم يرادف الأمة والقومية ترادف الجنسية.

– إلا أن البعض يذهب إلى أبعد من ذلك بجعل المواطن أكثر فعالية كالمساهمة في إنتاج معنى الحياة والتفاعل مع المعنى السياسي والذي يعرف بالديمقراطية، فالديمقراطية <<لفظ مؤلف من لفظين يونانيين أحدهما: (ديموس) ومعناه الشعب، والآخر: (كراتوس) ومعناه السيادة، فمعنى الديمقراطية إذن سيادة الشعب، وهي نظام سياسي تكون فيه السيادة لجميع المواطنين لا لفرد أو لطبقة واحدة منهم، والديمقراطية إما تكون سياسية تقوم على حكم الشعب لنفسه بنفسه مباشرتا، أو بواسطة منتخبيه بحرية تامة، وإما أن تكون إجتماعية أي الحياة التي تقوم على المساواة وحرية الرأي والتفكير أو تكون اقتصادية تنظم الإنتاج وتصون حقوق العمال، وتحقق العدالة الاجتماعية. >>[3] فالديمقراطية تخص جميع المواطنين فهي لا تخصص فرد دون أخر أو فئة دون أخرى وإنما تمتاز بكونها لطابع الحرية والمساواة والعدل بين الناس وإعطاء لكل ذي حق حقه سواء على الصعيد السياسي أو الإجتماعي أو الإقتصادي.

---

[1]– جميل صليبا: المعجم الفلسفي، ج2، المرجع السابق، ص205.

[2]– المرجع نفسه: الصفحة نفسها.

[3]– المرجع نفسه: ص570.

<< ونظرا لصعوبة وضع تعريف جامعا مانعا للمواطنة فإن معظم المعاجم والموسوعات أثرت الإكتفاء بتحديد العناصر التي ترى فيها المعبر الأهم عم معنى المواطنة دون الدخول في تفاصيل لا طائل من ورائها، فدائرة المعارف البريطانية– مثلا– أشارت إلى أن المواطنة بوصفها علاقة بين الفرد والدولة، حيث يدين بموجبها الفرد بالطاعة والولاء للدولة ومن ثم يحق له أن يتمتع بحمايتها>> [1] فتعدد الآراء الفلسفية والسياسية لمعنى المواطنة في مختلف المعاجم والموسوعات، إلا أنهم يشتركون في التعريف المعبر لها المتحور حول علاقة الفرد بالدولة، فهذه الأخيرة تضع القوانين اللازمة للمواطنين والفرد يخضع لهذه القوانين وكل ما تضمنه من حقوق وواجبات تضمن له حمايته.

تطور مفهوم المواطنة عبر العصور:

– تعد المواطنة من المتغيرات التي تبلورت عبر تحولات تاريخية متتابعة منذ بداية المفهوم في الحضارة اليونانية والإغريقية القديمة، مرورا بالعصور الوسطى بما فيها الإسلاميين ثم الفترة الحديثة والمعاصرة، إلا ان هذه الاخيرة << فتحت موضوع المواطنة للنقاش على مستوى اليونيسكو(*) وهيئة الأمم المتحدة، أما منظمة الأليسكو(**) أقامت تعاونا مع وزارة التربية الوطنية في الجزائر >> [2] أصبح موضوع المواطنة موضوعا جديدا معاصرا إهتمت بعه العديد من الهيئات والمنظمات منها منظمة اليونيسكو والأليسكو.

[1]– حمدي مهران: المواطنة والمواطن في الفكر السياسي، المرجع السابق، ص65.

(*)– منظمة اليونيسكو: تأسست سنة 1945، وهي تتألف اليوم من 193 دولة عضوا وهي منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، تعمل على حسن سير عمل المنظمة، وكيبيديا الموسوعة الحرة.

(**)– منظمة الأليسكو: تأسست سنة 1970 بتونس وهي المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم وهي احدى منظمات جامعة الدول العربية كهيئة معينة بالحفاظ على الثقافة العربية، ويكبيديا الموسوعة الحرة.

[2]– تائر رحيم كاظم: العولمة والهوية والمواطنة، مجلة القادوسية في الآداب والعلوم التربوية، العدد 01، مجلد 08، 2009، ص61.

- تطور مفهوم المواطنة في العصور القديمة:

- ترجع بداية الإهتمام بتعليم المواطنة إلى الفترة اليونانية، حيث تعد بلاد اليونان مهد التربية لإعداد مواطنين صالحين للمشاركة في حكم المجتمع والدفاع عنه ومن أبرز فلاسفة هذا العصر نجد كل من أفلاطون(*) وأرسطو(**)، فكل منهم أبدى رأيا خاصا به حول تطور مفهوم المواطنة.

- << **يرى أفلاطون (428-347ق-م)** بأن المواطنة تنقسم إلى ثلاث طبقات وهي الولاة الذين يحكمون، الجنود الذين يدافعون، والمنتجون وهذه الأخيرة هي أكبر المكونات لأنها تشمل الحرفين ورجال الأعمال والعمال، وبالتالي فهم مواطنون مذعنون من الدرجة الثانية لا يتوقع منهم المشاركة في الشؤون العامة >> [1] بمعنى أن أفلاطون يقر بأن المواطنة تتجلى في الموافقة على توزيع العمل حيث لا يقوم المواطنون ذات المراتب العليا بأعمال يدوية، ففي الدولة المثالية تكون السلطة محترمة وتمنع الطبقة المقاتلة عن أي شكل من الأعمال التجارية أو الزراعية أو المهنية، فنفهم من هذا أن أفلاطون ربط المواطنة بالجانب السياسي في الدولة ويرغب في علاقات ودية موحية بالثقة بين المواطنين لتحقيق حمايتهم الإجتماعية وهذا هو الهدف الأساسي في نظره.

- **أما أرسطو (384-322 ق.م)** فجاء نتاجه في المواطنة أبعد تأثيرا من نتاج أفلاطون، << فيرى بأن المواطنة لا يمكن أن تعمل بفعالية إلا في مجتمع متراص وهو ما يتعلق الأمر بإستخدام التعليم في سبيل إنتاج المواطن الصالح، فطبيعة المواطنة كطبيعة

*** - أفلاطون (428-348ق.م) هو فيلسوف يونانيو تلميذه أرسطو، من أعظم الفلاسفة على طول تاريخ الفكر الإنساني، أنظر: موسوعة الفلسفة من تأليف عبد الرحمان بدوي، ج1، ص 154.**

**** - أرسطو (384-322ق.م) فيلسوف يوناني، أول من وضع مبادئ العلم أهمها: الإستدلال، للمعجم الفلسفي لمراد وهبة، ط 05، ص44.**

[1] - ديريك هيتر: تاريخ موجز للمواطنية، تر: آصف ناصر ومكرم خليل، ط1، دار الساقي، بيروت، 2007، ص 31.

الدولة >> [1] بمعنى أن أرسطو رفض بأن تكون المواطنة هي الخصائص البسيطة كالسكن والإنتماء والولادة في وطن واحد، وإنما هي المشاركة في الوظائف العامة والوظائف القضائية التي هي شرط الإلتزام الوطني والأخلاقي إتجاه الدولة والمدينة.

– ومع ذلك << يقدم أرسطو ثلاث مجموعات من الأدلة، الأولى تختص بطبيعة الحياة المدنية، والثانية تتضمن إبتكاره الأدنى مخرج مشترك للمواطنين يصح لكل دول والثالثة تضعنا في داخل إعتباراته للفضيلة المدنية. >> [2] ومن هنا نقول إن أرسطو حدد المواطنة بالحرية والمساواة والمشاركة في الحياة وأنها لم تمتد من الجانب السياسي فحسب بقدر ما إهتمت بالجانب الأخلاقي، أي جعل المواطنة وظيفة أخلاقية تربوية.

– تطور مفهوم المواطنة في العصور الوسطى:

– لقد إحتلت المواطنة في العالم اليوناني ميزة جوهرية لشكل الحكم وحتى لنمط الحياة، أما في فترة العصور الوسطى فكانت لها اهمية خاصة ومتميزة عن باقي الحضارات الاخرى.

أ/ المواطنة عند المسيح:

<< فالمواطنة عند المسيح تميل إلى التفكير في العلاقات السياسية والإجتماعية بطريقة ملموسة، كروابط شخصية، فالأمير يحكم ورعاياه يطيعون، وتحققت هذه الإستمرارية بصورة جزئية على مسارين، فالناحية الأولى تكون من خلال ولاة الكنيسة المسيحية، ومن ناحية أخرى تثبيت الحرية أو شبه الحرية في المدن. >> [3] ومن هنا يكن القول بأن المواطنة المسيحية أعطت مكانة مرموقة للتفكير في الروابط السياسية والإجتماعية، إلا أن هذه الأخيرة ترد إلى العلاقات الشخصية المتمثلة في سلطة الحاكم وطاعة المحكومين.

---

[1] – المرجع السابق: ص70.

[2] – المرجع نفسه: الصفحة نفسها.

[3] – المرجع نفسه: ص70.

– << ولكن مع مرور الوقت عقب ذلك جو أكثر تسامحا، فانتشرت الكنيسة المسيحية وتوطدت حين أعلن بأن المسيحية دينا رسميا للإمبراطورية الرومانية. >> [1] وهذا ناتج عن تنافر المسيحية مع المواطنة الرومانية، إذ لم يستطع المسيحيون قبول الدين المدني الروماني الذي كان بإمكان المواطن تأييده ولو شفاهيا على الأقل.

– << فالمواطنة عند المسيح مرتبطة بالمجتمع المدني ذو هوية واضحة أشبه ما يكون بالمدينة أو الدولة Polis، وبهذا أصبحت المواطنة مدا حياتيا جديدا، بعدئذ نضجت المدن وأصبحت ذات حيوية إقتصادية>> [2] فالبرغم من هذا التحول الجديد للمواطنة، إلا أنها لم تبقى المسيحية والمواطنة على وفاق بشكل فعلي، لأن المسيحية ليست في الأصل دينا دنيويا، ففي الأصل تطور المواطنة يكون في حين كون الدين والسياسة وجهين لعمله واحدة، << وفسرت هذه العقيدة من طرف أوغسطين [*] في مؤلفه "مدينة الله" بأن المشاركة في الصلاة بدل الواجبات المدنية كانت تدل على الإنسان الصالح>> [3] بمعنى أن أوغسطين يرى بأن الإنسان الصلح الذي يتميز بصبغة المشاركة في الصلاة، وهذه الأخيرة أعطاها جانب أهم وأكبر بدل من أداء الواجبات التي يتطلبها المجتمع المدني.

– << أما توما الإكويني[*] فيرى بأن المواطنة تحدث في بعض الأحيان في كون أحد ما مواطنا صالحا لا تتوافر فيه صفات الرجل الصالح، ويتبع ذلك الصفات التي يتسم بها الرجل الصالح ليست تلك التي يتسم بها المواطن الصالح. >> [4] يعتقد توما الإكويني بأن

---

[1]– المرجع السابق: ص 71.

[2]– المرجع نفسه: ص72.

[*]– أوغسطين (354–430) لا هوتي وفيلسوف مسيحي، وأحد كبار آباء الكنيسة الكاثوليكية، ولد في تاغست وتعرف اليوم سوق أهراس، وتوفي في هيبون (بونا) الموسوعة الفلسفية لعبد الرحمن بدوي، ج 1، ط1، ص247.

[3]– المرجع نفسه: ص73

[*]–توما الاكويني (1225–1274) أكبر فلاسفة العصور الوسطى المسيحية، ولا يزال تأثيره عظيما في الكنيسة الكاثوليكية وفي الفكر المسيحي عامة، الموسوعة الفلسفية لعيد الرحمن بدوي، ج1، ط1، ص 426.

[4]– بشير نافع وآخرون: المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004،ص20.

صفات المواطنة لا تنطبق مع صفات الرجل، فالرجل الصالح لا يعني أنه يتصف بالمواطنة الصالحة، والعكس الصحيح، أي أن الخصائص الذاتية لا يمكن لها أن تنعكس على الخصائص المدنية، فحكم الفرد لنفسه يختلف عن وصفه كمواطن.

ب- تطور مفهوم المواطنة في العصر الإسلامي:

- لقد توسع مجال البحث في دراسة موضوع المواطنة، فلم يقتصر هذا المجال عند اليونان والمسيح فحسب، بل تعدى ذلك عند المسلمين خلال فترة ظهور الإسلام لما يحمله من تطور أنساني للوحدة الإنسانية والمساواة في الحقوق والواجبات، والذي تشير إليه الآيات الكريمة التالية : << **يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ** >>[1] وقوله أيضا :" **يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ** >> [2]، فمرحلة ظهور الإسلام بنزول القرآن الكريم على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، والإسلام دعا إلى التآخي والتآزر بين الأفراد، وجعل المودة والرحمة بينهم، ولذلك نجد آيات قرآنية تدعمنا بالكثير من المعاني والمفاهيم الدالة على ذلك، لكون القرآن الكريم هو المرشد الوحيد والمصدر الكافي لكافة الأمة الإسلامية.

- << إن الإسلام إنطلق في نظرته للمساواة من السلم لإعتباره العلاقة الأصلية بين الناس، وعلى هذا الأساس، يبين سياسته الإصلاحية فيما بين المسلمين بعضهم مع بعض، وفيما بينهم وبين غيرهم من مواطنين أو من الأمم المختلفة. >> [3]

فجانب المساواة هو من مبادئ العدل والقسط والإنصاف والمبادئ الجوهرية التي أكدها الإسلام، وجاءت بها آيات القرآن الكريم لقوله تعالى: << إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ

---

[1]- سورة الحجرات: الآية 13.

[2]- سورة النساء: الآية 01.

[3]- المرجع السابق: الصفحة نفسها.

وَالْإِحْسَانِ.>> [1] أما ما يتعلق بالأمم المختلفة يقصد بها أن الله تعالى أمرنا بالعدل دون تخصيص فئة عن أخرى، ولا طائفة دون غيرها، والناس عباد وخلق يستوون أبيضهم وأسودهم أمام حكمة الله وعدله. (عدم الأخذ بجانب العنصرية)

<< استمر العمل بمبدأ الشورى خلال العهد النبوي وعهد الخلفاء الراشدين وإمتد ذلك المبدأ في جميع الإتجاهات بأهداف عالمية على رأسها إخراج الناس من عبادة العباد إلى عبادة رب العباد، لتحقيق العدالة الإلهية بين الناس، منذ إعلان الرسول عليه الصلاة والسلام لحقوق الإنسان في خطبته الشهيرة << حجة الوداع >> حتى وفاة آخر الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم أجمعين >> [2] فالخلفاء الراشدون هم الخلفاء الأربعة الذين تعاقبوا على إمارة المسلمين بعد وفاة الرسول عليه الصلاة والسلام، واستمرت الخلافة لمدة 30عاما، ابو بكر الصديق، عمر الخطاب، عثمان بن عفان وعلى بن أبي طالب، فمن خلال ما نادى به الإسلام من مبدأ الشورى إستخدم مفهوم المواطن من جديد وتعزيز مكانته وذلك من خلال إصدار عدة نصوص تعترف بحقوقه وحرياته الفردية والجماعية.

-تطور مفهوم المواطنة في العصر الحديث:

- إن المواطنة الحديثة تأسست فلسفيا على يد فلاسفة الأنوار حيث إستخدمت فكرة التعاقد الإجتماعي لتأسيس دولة قانونية يتشارك في بنائها جميع المواطنين بدل مما كان سائدا في الفكر السياسي (نظرية التفويض الإلهي).

لقد تحول الإهتمام بفضل فلاسفة الأنوار من حكام الى محكومين على إعتبار الثورة الفلسفية والسياسية والقانونية التي إنبثقت عن نظرية العقد الإجتماعي، فهي تبنى قواعدها

---

[1]- سورة النحل: الآية 90.

[2]- عطية بن حامد بن ذياب المالكي: دور تدريس مادة التربية الوطنية في تنمية قيم المواطنة لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية، المرجع السابق، ص 18.

السياسية من قاعدة المواطنة كالسيادة العليا للشعب والأمة والدولة، ولعل أبرز الفلاسفة الذين تبنوا هذا الموقف نجد: جون جاك روسو[*] .

- << لم يقدم روسو أفكاره حول المواطنة في فصل أو فصول مركزة، كما فعل أرسطو مثلا، بل كانت جزءا عضويا متكاملا مع مجمل تفكيره السياسي بغرض التركيز على موضوع المواطنة، ولهذا فالحرية أحد أشهر الأقوال المأثورة في التاريخ السياسي. >> [1] وهو الجملة الإفتتاحية في الفصل الأول لكتاب روسو << العقد الاجتماعي>> : << يولد الإنسان حرا ثم يقيد بالسلاسل في كل مكان>> [2] ،فأراد روسو من خلال هذا أن التمتع بالحرية والحفاظ عليها يتم عن طريق قيام المرء بإحترام واجباته والتعاضد مع أقرأنه من المواطنين.

– << ولقد تصور روسو في الجوهر أفراد الشعب في الدولة على أنهم أسياد، ولذلك فهم ينظرون مجتمعين وبحرية فيما يشكل أفضل المصالح للمجتمع ليقرروها، فإن الناس بالتالي هم مواطنون وتابعون مواطنون حيث يصوغون الإرادة العامة، وتابعون في طاعتهم لتبعات هذه القرارات، لكنهم في كلتا الصفتين أحرار حقيقيون متحررون من آية سلطة إعتباطية>>[3] فجون جاك روسو أحدث إسقاطا على المؤثرات التاريخية الزمنية من أجل إنتاج الأصل الطبيعي الأول في الإنسان حيث لقي عن حب البقاء الطبيعي أي نزوع شهواني وأناني، حيث أكد أن بداية إكتشاف الإنسان لذاته لم تتعدى حب الذات والتعاطف مع الآخرين، فحالة الطبيعة هي حالة مساواة وحرية وكرامة إنسانية وبذلك فهي تستوجب مقاومة الظلم، وبهذه القيم تكونت فكرة الفرد المواطن الذي يمارس واجباته في المشاركة الحرة لبناء السياسة

---

[*] – جون جاك رسو (1712–1778) من أهم كتاب عصر التنوير وهو العصر الذي شهد إعلان سلطة العقل في الفكر الأوروبي، أنظر: العقد الإجتماعي أو مبادئ الحقوق السياسية، من تأليف جون جاك روسو، تر: عادل زعيتر، ط2، ص7.

[1] – ديريك هيتر: تاريخ موجز للمواطنية، المرجع السابق، ص 106.

[2] – المرجع نفسه: الصفحة نفسها.

[3] – جان جاك روسو: العقد الاجتماعي أو مبادئ الحقوق السياسية، تر: عادل زعيتر، ط2، مؤسسة الابحاث العربية، بيروت، 1995، ص49.

المشتركة، وعليه أن يبقى حريصا على الحفاظ على هذا المكسب والتفطن لعدم الوقوع في شباك الإستبداد والإستعباد، فيقول روسو: << كلما كانت الدولة مؤسسة بشكل أفضل، تقدمت المصلحة العامة على المصلحة الخاصة في عقول المواطنين، فعندئذ تكون المصلحة الخاصة فعليا، أقل بكثير، لأن السعادة العامة بإجمالها توفر نسبة أعلى لسعادة كل فرد.>>[1] يرى روسو بأن المصلحة الجماعية تحقق السعادة لكل فرد من الأفراد، لأن السعادة العامة توفر نسبة أعلى لسعادة كل فرد، وبالتالي تكون الدولة مبنية على نظام أفضل.

-تطور مفهوم المواطنة في العصر المعاصر:

- لقد تطور مفهوم المواطنة عبر العصور ،فلكل عصر أفكاره ومواقفه المعتمد عليها، وهذا راجع إلى الآراء الفلسفية المتعددة من كل عصر ومن فيلسوف لآخر، أما في الفترة المعاصرة نجد أهمها: محمد عابد الجابري(1936-2010) الذي ربط المواطنة بالجانب السياسي بمعنى << البحث عن علاقة السلطة بالمواطن والمواطن بالسلطة، والحق أن ما يلفت النظر في الفكر العربي الحديث والمعاصر هو ضمانة الخطاب السياسي فيه، نقصد الخطاب الذي يطرح مشكلة الدولة والمجتمع والعلاقة بينهما من منظور يعالج بالأساس مسألة السلطة >> [2] يقصد الجابري بأن العلاقة بين المواطن والسلطة (الدولة) هي علاقة تبادل، فالمواطن يكون مواطنا إلا من خلال إنتماء للمجتمع السياسي الذي تحكمه قوانين وأنظمة سياسية يخضع لها، وكذلك السلطة التي تؤدي دورها ومهامها إتجاه المواطنين، فمن غير مواطن لا تكون سلطة والعكس صحيح.

إن محمد عابد الجابري لم يكتف بالجانب السياسي في بنية المفهوم العربي المعاصر للمواطنة، بل تعدي ذلك إلى كل من العولمة والهوية الثقافية اللذان يعتبران من أهم القضايا الفلسفية المعاصرة وأصبح مفهومين متفتحين على كل فعل أنساني ولذلك << يرى الجابري بأن هدف البحث العلمي هو التقابل بين العولمة ومسألة الهوية في إطار تحقيق المواطنة

---

[1]- المصدر السابق: ص140.

[2]- محمد عابد الجابري: الخطاب العربي المعاصر، ط5، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1994، ص65.

كالتقابل بين الدول المتقدمة داعية العولمة المستفيد الأول منها وهي دول الشمال وبين البلدان الفقيرة والتي تصنف ضمن الجنوب، فقراءة هذا الموضوع وكأنه مظهر من مظاهر التقابل والصراع بين الغرب والشرق وبين الغرب والشمال، وهذا ما يقابله عند الجابري بمصطلحي << التراث والحداثة >> [1]، ربط الجابري بنية مفهوم وتطور المواطنة بالتقابل بين الهوية الثقافية والعولمة كالتقابل بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة، وهذا ما يقابل عند الجابري بما يعرف بالتراث والحداثة، << فالتراث هو دراسة شؤون الماضي، وقد تطور هذا المفهوم منذ القرن السابع عشر والذي عبر عنه بالفهم التراثي للتراث، ومن هنا كان من متطلبات الحداثة تجاوز هذا الفهم التراثي للتراث إلى فهم حداثي ورؤية عصرية له والتعامل مع التراث نسميه بالمعاصرة يعني التقدم الحاصل على الصعيد العالمي.>>[2] فعلاقة التراث بالحداثة هي الفهم لمعنى التراث من دراسة الماضي إلى فهم حداثي ورؤية عصرية له، لأن في الفترة المعاصرة أصبح ما يعرف بالتقدم وهذا ما تتميز به الحياة الفكرية على مستوى الحياة الاجتماعية.

– فمن خلال تطور مفهوم المواطنة عبر العصور نستنتج أن قيم المواطنة وأسسها وممارستها بدأت مع بداية الإنسان، وحاجته إلى غيره من بني جلده، فالإنسان يحتاج إلى غيره من البشر، لكي يبلغ التعاون معهم لغاية العملية في الحياة وهكذا فرضت الطبيعة على الإنسان أن يكون مدنيا بالطبع، وبالإضافة إلى أن كل فترة من الفترات تكمل الفترة السابقة لها وتأتي بالبديل حتى أصبحت الآن كلمة المواطنة تحتل دلالة المشاركة في تفعيل نشاط الإنسان داخل الفضاء العمومي.

[1]– محمد عابد الجابري: التراث والحداثة، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1991، ص 15.

[2]–المصدر نفسه: الصفحة نفسها.

المبحث الثالث: المواطنة والهوية

– تعد المواطنة والهوية من أهم العلاقات الإجتماعية المتشابكة فيما بينها القائمة على المعتقدات وقيم إجتماعية أخلاقية الموجهة نحو الفرد الذي يكتسبها منذ ولادته من خلال عملية تنشئته الإجتماعية التي يمر بها في حياته وذلك من اجل ترسيخ وعيه الاجتماعي والثقافي << يشير مفهوم المواطنة إلى الانتساب الجغرافي لأفراد المجتمع من خلال ارتباطه ببقعة جغرافية محددة تتمثل بالمدينة والدولة وبالوطن الواحد في الوقت الراهن، أما الهوية فإنها تشير إلى انتساب ثقافي أو الانتساب إلى المعتقدات وقيم ومعايير معينة تحددها الثقافات الاجتماعية التي ينتمي إليها الفرد والتي يكتسبها من خلال الولادة وعملية التنشئة الإجتماعية السوية التي يمر بها في حياته. >>[1] فمفهومين المواطنة والهوية هما مفهومان مختلفان مرتبطان بالفرد الواحد الذي ينتمي إلى رقعة جغرافية واحدة وهوية ثقافية واحد التي تتضمن معتقدات وقيم إجتماعية أخلاقية المحددة وفق معايير معينة التي يكتسبها الفرد منذ ولادته.

– ونظرا لأهمية مفهوم المواطنة والهوية اللذان يبرزان علاقة الفرد بالدولة من حيث الحقوق والواجبات التي يلتزم بها الأفراد في تطوير وعيهم الاجتماعي والثقافي المبني على أسس وقوانين التي تضبط علاقتهم داخل مجتمعهم. << فالهوية لازمة للمواطنة، لأن المواطنين لابد لهم من نظام سياسي، وعلاقات اقتصادية واجتماعية وقوانين تضبط هذه العلاقات، وكل هذا إنما ينبغي على المعتقدات وقيم ومعايير أي: على هوية معينة. >>[2] أي أن المواطنة نمط من أنماط الهوية الإجتماعية رغم كونها سمة أساسية للفرد التي تدفعه إلى الإلتزام بالقوانين التي تحافظ على وحدة المجتمع وتماسكه .

---

[1]– ثائر رحيم كاظم: العولمة والهوية والمواطنة، المرجع السابق، ص14.

[2]– المرجع نفسه: الصفحة نفسها.

– وبالرغم من انتماء الفرد لوطنه أصبح نمط من أنماط الهوية الإجتماعية التي تقوم بذورها على المحافظة على الهوية الثقافية، للمجتمعات الإنسانية التي تنطوي جميع أفرادها داخل بلد واحد منظم. << فليس الوطن الذي ينتسب إليه المواطنون هو الذي يحدد لهم نوع الهوية التي إليها ينتسبون، فالوطن الواحد قد تتعاقب عليه نظم مختلفة بل ومتناقضة. >> [1]

فالهوية إذن قد اختلفت من شخص لأخر من خلال نظرة بعض الناس إليها حسب مصالحهم من شخص لأخر من خلال نظرة بعض الناس إليها حسب مصالحهم الشخصية التي ينتسبون إليها قصد تحقيق منافعهم في المجتمع بغض النظر عن وجود الصراعات الموجودة في الواقع.

– ومن وجهة نظر أخرى نرى بأن إنتماء الأفراد لوطنهم يكون مبني على أساس قواعد وقوانين التي تضبط وحدة التماسك الإجتماعي ومصالحه قصد تطوير الوعي الثقافي الذي يضمن لهم الحقوق والواجبات هدفها بلوغ الحقيقة والسعي إلى تحقيق العناية بالأفراد وحل مشكلاتهم داخل وطنهم. << فإن المواطنين مهما كان إخلاصهم لوطنهم وحرصهم على مصلحته لا يمكن أن ينظر إلى تلك المصلحة باعتبارهم مواطنين فقط ،بل لابد أن ينظروا إليها بحسب هواياتهم، لكن بعض الناس يتوهمون انه بإمكان المواطنين في بلد ما أن يحلو مشكلاتهم بمجرد انتمائهم الوطني . >>[2] أي أن إخلاص الفرد لوطنه يحد ميزة أساسية في المحافظة على استقرار البلاد بدلا من خلق المشكلات التي تتعرض لها المجتمعات الإنسانية عبر أنحاء العالم.

---

[1]– المرجع السابق: الصفحة نفسها.

[2]– المرجع نفسه: الصفحة نفسها.

الفصل الثاني: المواطنة بين الفكر العربي والفكر الغربي.

المبحث الأول: المواطنة في الفكر الغربي.

1-جون لوك.

2-جان جاك روسو.

المبحث الثاني: المواطنة في الفكر العربي.

1-رفاعة الطهطاوي.

2-يوسف الشويري.

المبحث الثالث: المواطنة في الفكر القومي العربي.

1-ساطع الحصري.

الفصل الثاني: المواطنة بين الفكر العربي والفكر الغربي

– تتوخى المواطنة تنمية الوعي بالحقوق والمسؤوليات الفردية والجماعية والتدرب على ممارستها، إلا أن الوعي الفلسفي تناول من وجهة نظر غربية وعربية، إذ يصنف فلاسفة العرب بإتجاهات فلسفية هي في الغالب إتجاهات غربية من شأنها أن تؤكد قولا شائعا مفاده الفلسفية العربية المعاصرة ليس إلا صدى لصوت الفلسفة الغربية من جهة، وتنظر إلى الوعي الفلسفي العربي من جهة أخرى.

– فمن منطق الوعي الفلسفي نستند للكشف عن المشكلات التي إنشغلت بها الفلسفة الغربية وهي في النهاية مشكل واقع معين، أما الوعي الفلسفي العربي قد خضع لتأثير معظم تيارات الفلسفة الغربية وحديثها وراهنها إنطلاق لبعض القضايا تطرح في الفكر الغربي وتعد نظرتها من وجهة عربية حديثة ومعاصرة تعالج أهم مقتضيات الواقع العربي.

المبحث الأول: المواطنة في الفكر الغربي

– ربما لا نجد تأصيلا حول مفهوم المواطنة في سياق الفكر الغربي المعاصر فهو يعتبر بحد ذاته مفهوما حديثا عند بعض الفلاسفة الذين قد حاولوا تأصيله الفكري باعتمادهم على القوانين التي تساهم بدورها الكبير في دراسة الحالات الإجتماعية والسياسية، البيولوجية الخ، ولهذا فقد نجدها محددة عند بعض من المفكرين العرب والغربيين.

1- جون لوك:

– أكد جون لوك على ضرورة الإجتماع البشري الذي يحكمه نظام قانونيا أخلاقي. << ولقد كان جون لوك[*] في القرن السابع عشر إذ يرى في أبحاثه السياسية الحالة الطبيعية للإجتماع البشري يعني أن البشرية يمكن لها أن تصل إلى المعقولية الممارسة السياسية أي القانون الأخلاقي الطبيعي.>> [1] ونفهم من هذه العبارة بأن جون لوك قد حاول في دراسته البحث عن الطبيعة البشرية الذي يحكمها قانون أخلاقي.

2- جون جاك روسو:

– حاول جون جاك روسو ربط سيادة الدولة بحرية الإنسان وجعلها حكم مطلق بين جميع الناس. << وأما القرن الثامن عشر (عصر التنوير) فقد جاء جان جاك روسو بعد جون لوك وذلك نجده في كتابه الشهير (العقد الإجتماعي) في سنة 1762م، إذ يربط المفهوم بمعنى السيادة والطاعة للنفس والتحرر من دور الرعية وتمتع الأفراد بالحكم الذاتي.>> [2] أي أن جان جاك روسو قد ربط السيادة بحرية الإنسان الذي يكون مسيطر تحت سلطة عليا التي تمتلك الكثير من الأموال في المجتمع.

---

[*] – جون لوك (1632–1704) وهو فيلسوف انجليزي ومحاضر في الفلسفة الاخلاقية ومستشار للدول الاولى وقد عرف ايضا بالتصدي لتشدد الديني والسياسي، انظر: في الحكم المدني من تأليف جون لوك، تر: ماجد فخري، ص01.

[1] – إميل برهييه: تاريخ الفلسفة القرن السابع عشر، تر: جورج طرابيشي،دار الطليعة، 2004، ص 328.

[2] – المرجع نفسه: ص201.

– وبالإضافة أنه قد إعتبر بأن حق المواطنة هو حق طبيعي للأفراد فغايتها قيام الدولة بقوانين وضعية تلائم طبيعتهم التي فطروا عليها بموجب نظام قانون إجتماعي يخضع كل فرد فيه لحكم سيده. << ويمكن القول بوجود إتجاه عام عند العديد من المفكرين السياسيين في القرن الثامن عشر إلى عدم إعتبار المواطنة حقا طبيعيا، لكن في الوقت نفسه عدم إعتبارها ضدا الطبيعة، فيما يختصرها البعض باعتبارها طبيعة ثانية.>>[1] فالمفكرين السياسيين لم يعتبروا بحق المواطنة كحق طبيعي لأن الحقوق الطبيعية للأفراد تحكمها قوانين مسيطرة في حالة تناقض وهذا راجع إلى سوء الحالات الإجتماعية الخاضعة لسلطة حاكم الذي يتمتع بالحقوق والمسؤوليات وتحقيق مبدأ المساواة في المجتمع.

– فلم يقتصر الفكر الغربي على كل من جون لوك وجون جاك روسو، بل نجد أيضا هيجل وجيمس واطسن، يرى هيجل[*] بأن يكون المواطن حرا يتمتع بكامل حقوقه وواجباته داخل إطار دولته. << وأما هيجل كان يرى أن الفرد يصبح حرا ومتمتعا بحقوقه عندما يصبح مواطنا في الدولة، كما أنه ألهم الروح القومية[**] للكثير من الناس في عصره التي أنتجت أفكاره الكثير من الإيديولوجيات[***] والحركات الإصلاحية من يمينه أو يساريه >>[2] وقد أكد هيجل أيضا على أن المواطن له حرية تامة يجب عليه أن يتمتع بها داخل دولته وأما روح القومية التي تتولد بالفطرة فهي عبارة عن روح تنبعث منها دواعي الأخوة والإنتماء الذي يشعر بها الأفراد بأنهم أبناء أمة واحدة يحكم هم إطار جغرافي واحد.

---

[1]– المرجع السابق: الصفحة نفسها.

[*]–هيجل (1770–1831) يعد من اهم فلاسفة القرن السابع عشر حيث شق طريقه في الفلسفة وتولي أستاذيته في كامبريدج عام 1816م ثم في برلين عام 1918م، أنظر: الفلسفة السياسية من افلاطون الى ماركس من تأليف أميرة حلمي مطر، ط5، ص84.

[**]– الروح القومية: هي عبارة عن مبدأ روحي ينبعث من تاريخ الإنسان وطبيعته، موسوعة ويكيبيديا الحرة.

[***]– الإيديولوجيا: وتعني علم الأفكار وأصبحت تطلق الآن على علم الإجتماع السياسي وهو مفهوم متعدد الاستخدامات والتعريفات، موسوعة ويكيبيديا الحرة.

[2]– رونالدو شرمبرج: تاريخ الفكر الأوروبي الحديث، تر: أحمد الشيباني، دار القارئ العربية، 1994، ص 28.

– وأما بالنسبة للمفكر السياسي المعاصر << جيمس واطسون >> فقد أكد على فكره المواطنة في الفكر الغربي وكيفية البحث عن الطبيعة البشرية المرتبطة بمجال دراسة الظواهر التجريبية في علوم المادة الحية. <<إذ يرى جيمس واطسون[*] بأن مجال العلوم البيولوجية هي علوم حية قد أخذت منذ السنين الطويلة تصنف الكثير من الإكتشافات الهامة حول الطبيعة البشرية>> [1] فالمفكر الغربي جيمس واطسون قد أعطى لنا دور الحياة البشرية وكيفية البحث فيها وفق قانون أخلاقي يتطلب الكثير من الإستخدامات التي يحتاج إليها المواطن.

[*] – جيمس واطسون: هو عالم بيولوجي جزيئي أمريكي أحد مكتشفي بنية الدنا موسوعة ويكبيديا الحرة.

[1] – فرانسيس فوكوياما: نهاية الانسان، تر: احمد مستجير، ط1، اهداءات سطور، 2002، ص 160.

المبحث الثاني: المواطنة في الفكر العربي

1- رفاعة الطهطاوي:

- لقد إهتم العديد من الفلاسفة بموضوع المواطنة، ولهذا برزت جلة من المقاربات الفلسفية التي أضحت بعيدا عن المفهوم الكلاسيكي، حيث أصبحت المواطنة آلية فاعلة للحد من الصراعات الإجتماعية، الدينية وحتى الفلسفية، وهذه الأخيرة التي تهدف لتأصيلها في الفكر العربي المعاصر من خلال بيان قيمة المصطلح وأبعاده بين الماضي والحاضر، مما يعكس تنوع وثراء النظريات والمقرابات الفلسفية، ومن هنا نجد بعض المفكرين الذين إهتموا بدراسة المواطنة في الفكر العربي أهمهم: رفاعة الطهطاوي، يوسف الشويري.

- << أن أول من تداول مصطلح الوطنية رفاعة الطهطاوي (1801-1873)، إذ عدت المواطنة بالحقوق العامة بمعنى أن يتمتع الفرد بالحقوق التي يمنحها بلده له، كما أنه حين يتحدث عن الحرية فإنه يشير إلى الحرية الدينية >> [1] فالمواطنة عند الطهطاوي هي تمتع الفرد بحقوقه التي منحها له بلده الذي ينتمي إليه، كما أن حقوق الإنسان هي جزء من حريته الدينية أي لابد من إحترام الجانب الديني الإسلامي.

- << يعد رفاعة الطهطاوي من بين الأوائل الذين ظهروا في العالم العربي الإسلامي، حيث إهتم بمسائل مجتمعه السياسية وغيرها، والتعرف على المعاني الجديدة للسياسة، فأصبحت هذه الأخيرة عنده تعني الإنضباط، النظام، المراقبة ورفاهية الأفراد والدولة.>> [2] إنطلق الطهطاوي في نظرته لمسألة المواطنة من الواقع الذي عاش فيه لكونه تأثر لما يحيط به والمتمثل في مجتمعه السياسي، وهذا الأخير الذي جعله كنقطة إنطلاق لفكره الفلسفي والمتمحور في الإنضباط وتحقيق رفاهية الإفراد.

- << إكتشف الطهطاوي هذه المعاني خصوصا مما لاحظه أثناء تواجده في فرنسا في الفترة التي قضاها فيها، ورغم ما شاهده في أوروبا وفي معيشته في فرنسا وإحتكاكه

---

[1]- زروخي إسماعيل: الدولة في الفكر العربي الحديث، المرجع السابق، ص146.

[2]- المرجع نفسه: الصفحة نفسها.

بحضاراتها إلا أنه لم يتمكن من التخلص نهائيا من سيطرة الفكر الإسلامي التقليدي الذي بقي لاحقا فيه من مراحل تكوينه الأولى، فكانت بذلك فكرته عن الدولة تنطلق من الفكرة الإسلامية المأثورة.>> [1]، فلم يكتفي الطهطاوي عن الحديث على مجتمعه الذي عاش فيه فقط، وإنما تأثر أيضا بأماكن تواجد فيها لفترة زمنية معينة مثل فرنسا وأوروبا، وهذا لا يعني أنه ينفي مراحل تكوينه الأولى أي البدايات الأولى التقليدية، فهو قدم أفكاره عن الدولة إنطلاقا من الأفكار الإسلامية، ثم يعود إلى الدولة في عصره بما تحمله من لواء التنوير العقلي، بمعنى أنه يحترم القوانين سواء كانت من الشريعة أو من الأمة.

– بالإضافة إلى نظرة الطهطاوي << لوجوب طاعة الحاكم، فإنه ينظر إليها نظرة أخلاقية أكثر منها تسلطية، أي لابد أن تكون العلاقة بين الحاكمين والمحكومين مبنية على قواعد أخلاقية، حيث يقول: << يجب أن يقوم (الحكم) على علاقات حسنة بين الراعي والرعية >> [2] ومن هنا يرى بأن العلاقة بين الحاكم والمحكوم هي علاقة تربطها قيم أخلاقية تمتاز بإحترام والإنضباط أكثر منها تسلطية بمعنى أن الحاكم يفرض هيبته وسلطته على المحكومين ويجعل من مقامه أكثر قيمة وفخامة، بل على العكس من ذلك حسب رأي الطهطاوي فلابد من كون العلاقة أخلاقية فالحاكم يلبي طلبات محكوميه ويحترمهم والمحكومين يطيعوا حاكمهم ويأخذوا بأوامر المطلوبة.

– ومن ثمة فإن الدولة عنده تقوم على ركنين أساسين هما: القوة الحاكمة، والقوة المحكومة، << فالقوة الحاكمة هي التي تضمن الإستقرار، وإنتظام العلاقات الإجتماعية، والقوة المحكومة وهي القوة الأهلية المحرزة لكمال الحرية المتمتعة بالمنافع العمومية فيما يحتاج إليه الإنسان في معاشه ووجوده وتحصيل سعادة الدنيا والآخرة.>> [3] فالقوة الحاكمة تخص طبقة الحكام مما يفرضونه من وضع قوانين وقواعد لإنتظام العلاقات الإجتماعية

---

[1]– المرجع السابق: الصفحة نفسها.

[2]– المرجع نفسه: ص147.

[3]–المرجع نفسه: الصفحة نفسها

المتداولة بين الأفراد لغاية ضمان الأمن والاستقرار الملائم، أما القوة المحكومة تخص فئة المحكومين بمعنى الشعب والتي تتمثل في حريتهم وكل ما يحتاج اليه الإنسان من متطلبات الحياة بهدف تحقيق السعادة والرفاهية. << ولكي يتم تنظيم هذه العلاقة بين هاتين القوتين بناء على ما يسميه الطهطاوي بالدستور وهو صنع إنساني أساسه الفكر السياسي الذي يصنعه البشر>> [1] يعتبر الدستور هو القانون الأعلى الذي يحدد القواعد الأساسية لشكل الدولة ونظام الحكم والحقوق الأساسية للأفراد والجماعات، فلهذا فالفرد هو المسؤول عن وضع القوانين التي يحتويها الدستور لكنها تكون ضمن أفكار سياسية التي من خلالها تتحقق حرية الأفراد وبها يتمتعون بخيرات بلدهم.

– ومن ثمة تصبح الدولة في رأي الطهطاوي << قوتين من جهة أولى وقانون ينظم هاتين القوتين من جهة ثانية، وتشديد الطهطاوي وتأكيده على ضرورة خضوع الحاكم لهذه القوانين أو الدساتير مهما كان مصدرها، ولاسيما النابعة من الشريعة، هي بمثابة تطبيق حديث بمبدأ أساسي في الحكم الإسلامي، وبذلك يكون الطهطاوي قد أعطى معنى جديد للدولة ولقيامها يخالف المعاني والمفاهيم التي يقول بها سابقوه من العرب المسلمين، وخصوصا إبن خلدون الذي يرى أن الدولة تقوم على أساس العصبية، لأعلى مبادئ عقلية أو دينية.>> [2] فالدولة عند الطهطاوي متجسدة في القوة الحاكمة والقوة المحكومة وهذين الأخيرتين التي ينظمها القانون، وما يجب على الحاكم هو طاعة هذه القوانين المستمدة أصولها من الشريعة، لأنه يعتبر الشريعة هي المصدر الأول في إصدار الحكم أي بمعنى التمسك بالمبادئ الإسلامية والذي يعتبر الجديد الذي جاء به الطهطاوي في فلسفته وخاصة في مسألة الدولة على غرار ما سبقوه من العرب المسلمين، كابن خلدون في فكرة العصبية.

---

[1] – المرجع السابق: ص148.

[2] – المرجع نفسه: ص149.

– وكان النمط العام الذي يوجهه << فكر الطهطاوي في السياسة لاسيما ما يتعلق منه بموضوع الدولة هو فكرة المنفعة، التي لا يمكن أن تتحقق في الدولة من وجهة نظره إلا بمخالطة الأجانب والاحتكاك بهم إذا كانت لهم منفعة ومصلحة للوطن وللدولة، فذلك من باب ما يدعو إليه الدين والعقل، إذ قال: << فمخالفة الأجانب «الأغراب» لاسيما إذا كانوا من أولي الألباب تجلب للأوطان من المنافع العمومية العجب العجاب.>> >>[1] يرى الطهطاوي بأن مخالطة الأجانب كالتمسك بأفكارهم أو النظر إلى منجزاتهم أو أعمالهم أو بما يتعلق بالدولة وعلاقته المواطن لغيره فلابد من تكون ذات بعد برغماتي (نفعي) أي نأخذ منهم كل ما ينفعها بهدف أن تكون مطابقا للدين والأحكام الإسلامية ويقبلها المبدأ العقلي ولا يمكن أن تكون مصلحة معارضة لكل منها (الدين والعقل) ،وهذا هو المفيد والأهم في رأي الطهطاوي.

– ثم يقدم يوسف الشويري [*] رأيه في قضية المواطنة في الفكر العربي، وذلك من خلال الإشارة إلى ثلاثة نقاط وهي:

– << **أولا:** دور المؤسسات وارتباط بروزها ونشوئها بنمو مفهوم المواطنة الجديد والدولة الحديثة، ولابد من إبراز وظيفة المؤسسات باستقرار توازن إجتماعي معين بين الفئات والطبقات والقوى التي ينخرط فيها المجتمع المدني. >>[2]، فمن خلال هذا نفهم أن يوسف الشويري ربط المواطنة بالدولة التي تمتاز بالسلطة المتمثلة في هيئات ومؤسسات تقوم بالمشاركة في اتخاذ القرار الذي له علاقة بالمواطن والذي يهدف إلى التوازن الاجتماعي بين كل فئة من الفئات.

---

[1]– المرجع السابق: الصفحة نفسها.

[*]– يوسف الشويري (1939–2005) هو ممثل سوري، ولد بحي الميدان دمشق، سوريا، وتوفي فيها أيضا بعد صراع مع المرض، بدأ شغفه بالتمثيل، ويكيبيديا الموسوعة الحرة.

[2]– بشير نافع وآخرون: المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية، المرجع السابق، ص 48.

- << **ثانيا:** بروز دور التنمية في عملية تعزيز قيم المواطنة في العصر الحديث أي أن المواطنة أصبحت في هذا العصر مرتبطة ارتباطا وثيقا بحق المواطن والمواطنة في العمل والكسب المشروع والضمان الاجتماعي والصحي والتعليم. >>[1] بمعنى المواطنة قدمت مفهوم جديدا للمواطن والذي يتضح في حقوقه واجباته من رعاية صحية والتعليم بالإضافة العدالة الاجتماعية القائمة على تنمية الموارد البشرية والمادية سواء كانت متعلقة بالشخص نفسه او متعلقة بحاجاته اليومية.

- << **ثالثا:** ضرورة وجود فلسفية أخلاقية باعتبارها جزءا أساسيا من أبعاد المواطنة، أي أن قيم احترام الإنسان وحقه في الحياة لم تعد مجرد تنميقات لفظية، بل هي طاقة ديناميكية متحركة في قلب المجتمعات الحديثة. >>[2] فقيم ومبادئ المواطنة لم تعد حبر على ورق وإنما لابد من وجود ضرورة أخلاقية التي ترد كفاعلية متحركة داخل المجتمعات العربية الحديثة، بمعنى مجموعة الحقوق والواجبات التي يتمتع بها الأفراد لا من تطبيقها في عالم واقعي (معاش) كرؤية إفتراضية وهمية.

– فلم يكتفي الفكر العربي في دراسة موضوع المواطنة على كل من رفاعة الطهطاوي ويوسف شويري، بل نجد أيضا المفكر العربي رفيق عبد السلام بوشلاكة[*] الذي يرى بأن << مفهوم المواطنة مازال في السجالية العربية سجين التراث التقليدي دون وعي كافي بحدود هذا الموضوع وتطوراته وتطبيقاته التاريخية، لكن مشكلة هذا الخطاب انه يتجاهل جملة من الأبعاد والعناصر الناشئة في سياق التاريخ والوعي الغربي في حد ذاته. >>[3] يعتقد رفيق عبد السلام بوشلاكة بأن المواطنة مازالت مرتبطة بالتراث التقليدي بمعنى أنها سجينة

---

[1]– المرجع السابق: الصفحة نفسها.

[2]– المرجع نفسه: الصفحة نفسها.

[*]– رفيق عبد السلام بوشلاكة: ولد بالحامة من ولاية قابس عام 1967، هو سياسي تونسي وعضو المكتب التنفيذي لحزب حركة النهضة، شغل منصب وزير الخارجية، أسس في 24 يناير 2014 مؤسسة بحثية وهي مركز الدراسات الإستراتيجية والدبلوماسية ، ويقع مقراه في تونس العاصمة ، موسوعة ويكيبيديا الحرة.

[3]–المرجع نفسه: ص50.

الماضي، ولم تعرف أي جانب من التطور والتقدم والسبب في هذا أن رفيق عبد السلام بوشلاكة ينتقد بعض الجوانب التي ينادي بها النموذج الغربي ولهذا جعل المواطنة ما زالت تحمل في طياتها البعد التقليدي الكلاسيكي.

– فمن أبرز النقاط التي انتقد فيها بوشلاكة تطور المواطنة لسبب تجاهله للوعي الغربي هي:

- <<إرتباط مفهوم المواطنة بتحديد السيادة القومية للدولة، مما يشكك في مزاعم عالمية وكونية مفهوم المواطنة، فقد سبق للكاتبة الألمانية حنا أرنت أن بينت كيف أن الكثير من المواطنين الذي انتقلوا من وطنهم الأصلي إلى دول أخرى بسبب ظروف الحرب العالمية الأولى ثم الحرب العالمية الثانية، فوجدوا أنفسهم مجردين من معنى المواطنة لعدم تمتعهم بالجنسية، وهذه الحقوق مازالت مطروحة إلى اليوم على الديمقراطيات الغربية. >>[1] فالمقصود هنا أن الفكر الغربي يربط المواطنة بسيادة الدولة، إلا أن هذه الأخيرة تختلف مضامينها القانونية من وطن لأخر، ولهذا السبب يتجاهل فكرة التطور ومن هنا يؤيد رأي حنا أرنت في المهاجرين لبلد آخر بسبب الحرب العالمية الأولى والثانية وجدوا أنفسهم مجردين من معنى المواطنة لسبب عدم تمتعهم بالجنسية، وأن هذه المسألة المتعلقة بجانب المواطنة مازالت إلى حد اليوم في الجدل والنقاش، ولهذا اعتبر بوشلاكة أن المواطنة مازالت مرتبطة بالتراث التقليدي لتفادي الاعتراضات القائمة بين الدول.

– بالإضافة << إلى تضخم سلطات الدولة القومية الحديثة بأجهزتها الديمقراطية والأمة إلى جانب قدرتها الفائقة على التحكم في وعي الناس والتأثير في نفسيتهم في كل عناصر النسيج الاجتماعي والسياسي، وقد اختل ميزان القوى بشكل بارز لبنية الدولة وأجهزتها على حساب الفرد والمجتمع المدني، وتعد كتابات الفيلسوف الفرنسي ميشال فوكو[*]

---

[1]– المرجع السابق: ص 51.

[*]– ميشال فوكو (1926–1984) فيلسوف فرنسي، يعتبر من أهم فلاسفة النصف الأخير من القرن 20، تأثر بالبنيويين، درس وحلل تاريخ الجنون في كتابه " تاريخ الجنون "، ويكيبيديا الموسوعة الحرة.

في كتابه <<المرائية والعقاب ومولد الجن>> ثم هربرت ماركوز[*] في كتابه الإنسان ذو البعد الواحد << خير ما كتب في هذا المجال.>> >>[1] فالقدرات الفائقة للنظام الغربي اصبح بإمكانه التحكم في الوعي الانساني وحتى في التأثيرات النفسية الباطنية الخاصة لكل فرد، وبذلك تصبح الدولة بإمكانها ان تتدخل في أخص خواص المواطن الغربي بما يغيب حدود التمييز بين المجالين الخاص والعام، واستند بوشلاكة إلى رأي كل ميشال فوو وهربرت ماركو لاعتبارهما مؤيديه في هذا الرأي ويعتبرون كبروز موقفه أكثر مصداقيه للقراء وللأجيال اللاحقة.

-بالإضافة إلى هذا نجد المفكر العربي خيري قطاوي، والذي يرى << بأن المواطن العربي حديث العهد بإنتقاله من مجتمع قبلي يحكم بقوانين ورثها أبا عن جد، إلى مجتمع مدني يفرض عليه قوانين جديدة بعضها يتلاءم مع قوانين القبلية وبعضها يرفضها أو يقبل بها، إن المواطن ما زال يحن إلى الدفء في حضن مجتمعه القبلي، وإذا شعر بكره هذه القوانين الجديدة المفروضة عليه سرعان ما يرجع إلى قوانينه القديمة رافضا، وهنا أخذت الحكومات العربية مراعاة شعوره للحفاظ على قوانينه السابقة، على الرغم من أنها تتعارض مع قوانين الدولة الحديثة.>> [2] يوجد تطور من قوانين قديمة إلى قوانين جديدة وهذا ما يفرضه واقع المجتمع الحديث والمعاصر، إلا أن في نظر خيري قطاوي لا يزال الإنسان متعلق بماضيه الذي ورثه أب عن جد ويبقى مرتبط به ارتباطا أصيلا، فكل فرد لديه حقوق وواجبات يحترمها ويطبقها والتي يفرضها عليه المجتمع المدني، ولكن إذا كان المواطن رافضا لها فله حق لشعوره للحفاظ على الكثير من قوانينه السابقة حتى أنها لو كانت تختلف عن قوانين الدولة الحديثة.

---

[*] - هاربرت ماركوز(1898-1979)، فيلسوف ومفكر ألماني أمريكي، ولد في برلين لعائلة يهودية، حصل على الدكتوراه عام 1922، موسوعة ويكيبيديا الحرة.

[1] - المرجع السابق: ص51.

[2] - المرجع نفسه: الصفحة نفسها.

– << أما الحقوق والواجبات في نظام هذه الدولة، فقد كانت معروفة لديه سابقا ولكن ليس بهذه الصورة، كان يزداد بها أو يناقص عليها من دون حساب، أما الآن فتراه يطالب بحقوقه بإصرار ويتهرب من واجباته على الموال نفسه.>> [1] يتحدث خيري قطاوي أن المواطن اليوم أصبح يطالب بما يخصه وينفعه في حياته اليومية، أي أنه يأخذ حقوقه ولا يطبق واجبه، مثال ذلك: يطالب بتنظيف الشارع أمام بيته، أما دفع الضرائب هذا أمر لا يعنيه، ومن هنا نقول إنها مصلحة خاصة على عكس ما نراه في الدول المتقدمة – نموذج الغرب– يشعر الفرد بواجبه ويعمل من أجل المصلحة العامة، أي تطبيق قانون الأخذ والعطاء.

– << إن فقدان العدالة الإجتماعية في النظام الحديث الجديد يثير الغضب في نفس المواطن، ما يدفعه إلى الرجوع والترحم على أيام زمان، حيث كان هناك راع ورعية، يعيشون في ظل عدل اجتماعي وتسامح >> [2] فالمجتمع العربي اليوم أصبح يحتاج إلى أسرة اجتماعية تسودها المحبة والتعاون والأخوة وتتمتع بحقوق وواجبات عادلة بين المواطنين، وهذا ما يدفع به إلى فقدان أيام الماضي حيث كانوا يعيشون في قبائل موحدة للعادات والتقاليد وكل ما شبه ذلك.

– ونخلص أم مسالة المواطنة لدى الغرب انشغل فلاسفتها ومفكروها بالمسألة السياسية والعدل، أما بعض المفكرين العرب حاولوا في تأصيل تاريخي سياسي للفكر العربي، طالبا منهم المواطن التوسط للحصول على بعض حقوقه وتحقيق عبء الواجبات عن كاهله.

---

[1]– المرجع السابق: الصفحة نفسها.

[2]– المرجع نفسه: ص 52.

المبحث الثالث: مبدأ المواطنة في الفكر القومي العربي

– لقد ارتبط موضوع المواطنة بفكرة القومية العربية والتي تقر بأن المواطنة تؤسس على الديمقراطية وعلى بعض المفاهيم المرتبطة بها كالسياسة والقانون.

– << لم يحظ مبدأ المواطنة بمعناه الحديث القانوني والديمقراطي بتأصيل عميق في الفكر القومي العربي التقليدي في القرن العشرين، وكسائر المفاهيم المتعلقة بالديمقراطية، او المؤسسة لها، كمركزية الفرد مثلا مقابل مركزية الجماعة، ظل هذا المبدأ مهجورا في النظرية القومية العربية، والأخطر منه ظل بعيدا عن التطبيق والممارسة في الدول التي حكمتها أنظمة قومية التوجه.>>[1] لم تعرف المواطنة في الفكر القومي العربي معنى واضحا بذاته وذو دلالة بارزة المفهوم سواء كان في الفكر القومي القديم أو الحديث، أو يمكن أن نقول انه لم يطبق هذا النظام القانوني، بل لم يكن موجودا أصلا .

– << وكان تجاهل الفكر القومي لمبدأ المواطنة نتيجة طبيعة لعدم ايلائه موضوعه الديمقراطية إهتماما جوهريا، وكان الإعتقاد بأنها أكثر إلحاحا، والديمقراطية في الحاضنة الأولى للمواطنة والمرتبطة بها إرتباطا عضويا وسببيا إلى درجة معها القول بأنه لا يمكن تجسد الواحدة منها في غياب الأخرى. >>[2] ، فيرد سبب هذا التجاهل هو ارتباط الديمقراطية بالمواطنة لذا اهتموا بمكانة الديمقراطية على أساس أنها الحاضنة الولي للمواطنة فبوجود الديمقراطية فبالضرورة يجسد المواطنة على ارض الواقع، وغياب الديمقراطية يعني غياب المواطنة، لأن الديمقراطية تحمل في طياتها معنى المساواة والسياسة والقانون والشعب هو مصدر السلطة.

– لم يكتفي أصحاب الفكر القومي العربي على التركيز بأن الديمقراطية هي أساس المواطنة، وإنما يتعدى ذلك أيضا إلى ما يعرف بالهوية العربية لأن << أهم ما استحوذ عليه القوميين الأوائل هي مسألة بعث الهوية العربية، وتعريف الفرد العربي ضد هويات وتعريفات

---

[1]– المرجع السابق: ص 93.

[2]– المرجع نفسه: الصفحة نفسها.

أخرى منافسة: عثمانية، فرعونية، فينيقية ... >>[1] سبب اهتمامهم بالهوية العربية لأنها هي التي تحدد انتماء الفرد دون آخر، وهذا ما يتضح حسب أراءهم ضمن مفهوم المواطنة.

1- ساطع الحصري:

- فالمواطنة في الفكر القومي تعني في حد ذاتها الديمقراطية والهوية ،ولهذا نجد أهم << ما استحوذ على المعلم القومي الكبير ساطع الحصري[*] هو تأسيس تعريف واضح للعربي بكونه كذلك ،أي الانشغال على البنية التحتية << الهوياتية >> التي يصعب تصور قيام شكل من أشكال المواطنة من دون الانتهاء منها، ولا نعثر على أية كتابات حول هذا المبدأ أو قريب منه لدى تصفحنا معظم كتابات ساطع الحصري << حول القومية العربية >> ومشروعها. >> [2] يرى ساطع الحصري بأن قيم المواطنة تتجسد أساسا في الهوياتية، و هذه الأخيرة التي اعتبرها مبدأ من مبادئ المواطنة ، وعندما تحدث الحصري في معظم مؤلفاته حول القومية العربية لوجدناه تحدث عن قيمة الهوية العربية ومكانتها في الوطن العربي عامة وللفرد خاصة.

- << وقد تركزت سجلات الحصري حول << من أنا ...ومن أنت؟ <<بل>>ومن نحن؟>> ومن هنا جاءتا كذلك عودت المتكررة إلى مسالة <<من هو العربي >>، في هذه المناقشات لم يكن هم الحصري هو البحث في الفرد كحقوق وواجبات، بل كانت المسألة الأكثر إلحاحا آنذاك، وكما رآها، تكمن في تعريف هوية العربي. >> [3] إذا كان بعض من المفكرين والفلاسفة يتطلعون لمفهوم المواطنة بدءا من حقوق وواجبات المواطن، فإن الحصري ينطلق من معرفة الغير <<من أنت >> أو بالأحرى << من نحن >> ، <<من هو

---

[1]- المرجع السابق: ص94.

[*] -ساطع الحصري(1879-1968) مفكر سوري وأحد مؤسسي الفكر القومي العربي، أحد الدعاة والمصلحين القوميين الذين زجر بهم المشرق العربي، أهم مؤلفاته: " حول القومية العربية"، موسوعة ويكيبيديا الحرة.

[2]- المرجع نفسه: ص 94.

[3]- المرجع نفسه: الصفحة نفسها.

العربي>> بمعنى الرجوع لأصل الفكر القومي للمؤسسين الأوائل غايته البحث عن هوية العربي التي تحدد مصيره وانتمائه للوطن.

– << بل كما يرى الحصري على أساس تصويب السؤال نفسه وتعديله إلى <<من نحن؟>>، وبالتالي تعيين ما يمكن أن نسميه <<بالنحنية >> ، كما يقول الحصري، و<<النحنية>> الجماعية في فكر الحصري تقف في مسار آخر، وليس بالضرورة مناقض لـ <<الفردية>> التي هي مضمون مبدأ المواطنة، فالمواطنة تحتاج إلى << نحنية >> أولية تتعرف بها، وهي <<نحنية>> الدولة الحديثة سواء أكانت فطرية أم قومية. >> [1] فالمواطنة في مفهوم الحصري ترد إلى الهوية العربية، التي تشكل المرجعية العربية في أصولها وفي ثوابتها وفي متغيراتها، أي لا يمكن للمواطن معرفة هويته دون معرفة الأخر، لأن الإنسان يتعرف عن ذاته من خلال الغير، فالإنسان لا يعرف نفسه بنفسه كما يقول سقراط <<إعرف نفسك بنفسك>> وإنما يعرفها من خلال الآخر لكونه كائن مغاير له، ولهذا جعل الحصري معرفة الغير هي التي تحدد هوية المواطن ومضمون مبدأ المواطنة سواء كان على الصعيد القومي أو الوطني.

– ومن هنا نخلص إلى أن الفكر القومي العرب لم ينفي دور المواطنة وإنما أعطى مكانة لمفهوم الديمقراطية والهوية، لإعتبارهما يحملان في طياتهما معنى المواطنة، ففي الفكر القومي المواطنة هي الديمقراطية والهوية العربية ذاتها.

[1]– المرجع السابق: الصفحة نفسها.

الفصل الثالث: حقوق الإنسان بين المفهوم والتطور.

المبحث الأول: تطور المفهوم عند الإغريق.

المبحث الثاني: تطور المفهوم في الديانات السماوية.

المبحث الثالث: تطور المفهوم في العصر الحديث والمعاصر.

المبحث الرابع: أنواع حقوق الإنسان.

1-الحقوق الطبيعية والحقوق السياسية.

2- الحقوق الإجتماعية والحقوق الإقتصادية.

الفصل الثالث: حقوق الإنسان بين المفهوم والتطور

– تعترف منظمة حقوق الإنسان بزيادة معرفة الحقوق الإنسانية وتفهمها لتمكن الأشخاص من المطالبة بحقوقهم لتساعدهم على إستخدام المواثيق والآليات القانونية التي وضعت لحماية حقوق الإنسان لتستخدم المنهجية التي تقوم على التفاعل والمشاركة لتكوين مواقف تنطوي على إحترام حقوق الإنسان وتطور المهارات اللازمة للدفاع عن حقوقه ودمج مبادئه في الحياة اليومية.

– إن إحترام حقوق الإنسان هو مصلحة عليا لكل فرد وجماعة وللإنسانية جمعاء، لإعتبار أن تمتع كل فرد بالكرامة والحرية والمساواة هو عامل حاسم في إزدهار الشخصية الإنسانية وفي النهوض بالأوطان وتنمية ثرواتها المادية والبشرية وفي تعزيز الشعور بالمواطنة كاملة من غير نقص، فلا يكفي ترديد مبادئ حقوق الإنسان والإنتظار من الوسط الإجتماعي أن يتبناها، بل يجب ربط هذه المبادئ بالحياة اليومية وبالثقافات المحلية، وهذا ما يساعد على تحسين التواصل، التفاهم، التسامح ، المساواة، ويكمن دور حقوق الإنسان وتعليمها من خلال تطبيقها وتكريسها مباشرة على أرض الواقع.

المبحث الأول: تطور المفهوم عند الإغريق

– لقد ارتبط مفهوم المواطنة بما يعرف <<حقوق الإنسان>>، وهذه الأخيرة اهتمت بالإنسان من الجانب السياسي والإجتماعي او ما يسمى بالمواطن، ومن هنا يتحدد مفهوم حقوق الإنسان من خلال ضبط مصطلح الحق:

– من الناحية الفلسفية يعرف<< بأنه أحد القيم الثلاث: الحق، الخير والجمال، التي تؤلف مبحث القيم العليا (اكسيولوجيا)، والحق عند المثاليين صفة عينية كامنة في طبيعة الأقوال وبالتالي يصبح الحكم بصواب القول أو خطأه ثابت لا يتغير. >> [1] فالحق هو أحد المبادئ الثلاثة التي تبنى عليها الفلسفة، ولذا فإن الحديث عن علاقة الفلسفة بالقيم هو الحديث عن قيمة الفلسفة وعن علاقتها بالإنسان وبالقيم الإنسانية وبالواقع الإنساني.

– أما من الناحية الأخلاقية فيعرف <<بأنه كل ما هو مطابق للقواعد والمبادئ الأخلاقية، ويقسم الحق الى طبيعي تفرضه طبيعته الإنسان، ووضعي يمكن أن تميله التقاليد والقوانين .>>[2] فالحق من الجانب الأخلاقي يعرف القواعد الأخلاقية للإنسان سواء كانت طبيعية أي فطرية أو وضعية مكتسبة من المجتمع كالعادات والتقاليد.

– ولقد تم أيضا تعريف الإنسان على انه <<الكائن الحي المفكر واصطلاحا تم تعريفه على انه الإنسان الذي خلقه الله لإعمار الأرض وعبادته. >>[3]، فلقد خلق الله الإنسان ووضعه في أحسن صورة كما وهبه بالعقل عن سائر الكائنات الحية الأخرى، لذا فهو الكائن الحي والمفكر الذي يتأمل في الكون وأصل الموجودات وعبادة الله تعالى.

- [1] البطوش أيمن محمد: حقوق الإنسان وحرياته –دراسة مقارنة –، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان ،2014، ص32.

[2]– المرجع نفسه: الصفحة نفسها.

[3]– المرجع نفسه: الصفحة نفسها.

– أما اصطلاح الحقوق تعني مجموعة من القواعد التي تحول (تجعل) حقوق للفرد التي تضمن له بإعطاء حقه في كل مجلات الحياة المتعددة سواء كانت سياسية، إقتصادية، إجتماعية،... ومن هنا قد عرفت حقوق الإنسان وما يتصل بها من واجبات وحريات.

<< فالواجب بوجه عام هو الإلزام الأخلاقي الذي يؤدي تركه إلى مفسدة. >> [1] فالواجب يعني الضرورة أي كل ما هو ضروري وملزم على الإنسان فعله كعمل خير يؤدي به إلى تحصيل منفعة، وتجنب كل ما يؤدي إلى المفسدة لأنها لا تحقق له غاية، << والواجب فيه فلسفة كانط [*] يطلق على الأمر المطلق، وهو الأمر الجازم الذي يتقيد به المرء لذاته، دون النظر إلى ما ينطوي عليه من لذة أو منفعة كواجب الموظف في أداء عمله أو واجب العامل في ممارسة مهنته.>> [2] فالواجب عند كانط يبنى على قاعدة أخلاقية أساسها الواجب من اجل الواجب إنطلاقا من النية كفعل أولي للوصول إلى الغاية أو النتيجة لذا يمكن القول بأن الواجب عند كانط هو الإلزام المتعلق بالفعل الإنساني في حد ذاته لهدف الوصول إلى كل ما يحقق له منفعة.

–أما << الواجب عند بنتام[**] ليس أمرا مطلقا كما عند كانط، وإنما هو أمر تجريبي متعلق بالمواقف والظروف الإجتماعية، فيقال: واجبات الطبيب أي آدابه وواجبات المعلم أي قواعد السلوك الخاصة به. >>[3] فإذا كان الواجب عند كانط هو الواجب من اجل الواجب فإن الواجب عند بنتام هو الواجب من اجل الغاية، فكانط انطلق من المبدأ (النية) للوصول إلى النتيجة (الغاية)، اما بنتام إنطلق من الغاية للوصول إلى المبدأ.

---

[1]– جميل صليبا: المعجم الفلسفي، ج2، المرجع السابق، ص 542.

[*]– إيمانويل كانط (1724–1804) هو فيلسوف ألماني من القرن الثامن عشر ، أحد أهم الفلاسفة الذين كتبوا في نظرية المعرفة الكلاسيكية، وكان آخر فلاسفة عصر التنوير، موسوعة وكيبيديا الحرة.

[2]– المرجع السابق: الصفحة نفسها.

[**]– بنتام (1748–1832) فيلسوف أخلاق من دعاة مذهب المنفعة في الأخلاق والقانون أنظر: موسوعة الفلسفة لعبد الرحمان بدوي: ج1، ط1، ص362.

[3]– المرجع نفسه: ص 543.

أما الحرية << هي خاصة الموجود، الخالص من القيود، العامل بإرادته أو طبيعته. مثل: تظهر حرية الجسم الساقط في هبوطه إلى مركز الأرضي وفقا لطبيعته. >> [1] فالحرية هنا تخص كل ما هو موجود أي بمعنى الكائن الحي. دون تحديد خاصيته سواء كان إنسان، حيوان، نبات، .... فوظائف الحياة الحيوانية والنباتية إذا لم يعقها مانع خارجي بعملها الطبيعي فنقول إنها حرة، << أما أفعال الإنسان تدل على الحرية المادية، يقال ليس للمريض والسجين حرية، لأنهما لا يستطيعان أن يفعلا ما يريدان. >> [2] فاللإنسان أيضا حريته ولكن حرية الأفراد تتفاوت فيما بينها وهذا ما يوضحه القانون لضمان الاعتراف بحقوق الغير، وتحقيق ما يقتضيه النظام (الجانب السياسي) العام من شروط عادلة فلا يستوي الظالم والمظلوم بالرغم من أن كلاهما يتمتعان بطابع الحرية.

– وفقا لما تقدم فإنه يمكن تعريف حقوق الإنسان على أنها << المعايير الأساسية التي لا يمكن للناس من دونها ان يعيشوا بكرامة كبشر، وحقوق الإنسان هي ضمانات عالمية تحمي الأفراد والجماعات من الإجراءات الحكومية التي تمس الحريات الاساسية والكرامة الإنسانية، ويتميز قانون حقوق الإنسان بتركيزه على الفرد باعتباره محلا للحماية القانونية وموضع للضمانة الدولية، وحقوق الإنسان هي حقوق لا يمكن التنازل عنها أو انتزاعها فهي متساوية ومترابطة وعالمية . >>[3] إن حقوق الإنسان هي مجموعة من الحقوق المتصلة في جوهرها على الحرية، وتلعب السلطة في الدولة دور هام في تحديد الإطار العام للحرية، فهناك العديد من القوانين والأنظمة التي تحمي الإنسان وهي حقوق متساوية لجميع الأفراد فلا يحق للغير انتزاعها أو رفضها، فهي متأصلة في طبيعتها ولا يمكن للفرد أن يعيش حياة كريمة بغيابها أو الإنتقاص منها.

---

[1]– المرجع السابق: ص 462.

[2]– المرجع نفسه: الصفحة نفسها.

[3]–البطوش أيمن محمد: حقوق الإنسان وحرياته، المرجع السابق، ص35.

– لقد تباينت تعريفات حقوق الإنسان من بلد عربي إلى أوربي، ومن فقيه مشرقي إلى غربي، ومن اتفاقيات دولية إلى إقليمية، إلى الحد الذي جعل منها موضوعا مترامي الأطراف يصعب وضع حدود له وتعريف دقيق، يسهل على الباحث أو القارئ أخذ فكرة بسيطة، لكن هذا لا يترك مجالا للشك بأن حقوق الإنسان وان اختلفت تعاريفها في الصياغة اللفظية، إلا ان المعنى أو الهدف الذي يصبو إليه أفراد المجتمع الدولي يبقى تراثا مشتركا لكامل الإنسانية.

– لقد كانت فكرة حقوق الإنسان تتبلور منذ القديم حتى وصلت إلى غاية بلوغ عصر النهضة إلا أنها قد عرفت العديد من المبادئ الأساسية الخاصة بالإنسان وحريته فغايتها حماية الإنسان وعدم انتهاكه من التجاوزات الخطيرة.

وعلى هذا الأساس نجد أن مفهوم حقوق الإنسان قد عرف عدة مراحل التي حدثت عبر العصور وتتمثل فيما يلي:

1– تطور المفهوم عند الإغريق:

– لقد شهدت المجتمعات البدائية والحضارات القديمة بناء تصورات معينة في إقرار الحقوق الإنسانية المرتبطة بالقوانين المجسدة في ارض الواقع التي تنظم علاقات مجتمعها وتحافظ عليه من خلال ظهور العبودية وشيوع ظاهرة الحكام الآلهة. << بأن حقوق الإنسان قديمة قدم الإنسان فمنذ وجود الإنسان على هذه الأرض، ولقد ساهمت الحضارة الفرعونية التي تعد من أقدم الحضارات البشرية إن لم تكن أقدمها تجسيد الفكر القانوني لحماية حقوق الإنسان وبخصوص حق الملكية[*]. >>[1] ففكرة حقوق الإنسان قد ظهرت عند خروج الإنسان إلى الكون وذلك بتدعيم من الحضارة القديمة المتمثلة في الحضارة الفرعونية التي قامت بتجسيد الفكر القانوني لحماية حقوق الإنسان مثل: حق الملكية أي حماية الإنسان من التجاوزات الخطيرة وحماية وعيه من الشهوات.

[*] – حق الملكية: يعبر عن نسبة المالك إلى ما يملكه، أنظر: المعجم الفلسفي من تأليف جميل صليبا، ج2، ص419.

[1] – المرجع السابق: ص15.

– فنجد بعض المفاهيم القانونية المطبقة على الإنسان الذي يجب الحفاظ عليها لفترة طويلة لأن هذه القوانين تحد العامل الأساسي لتطبيق الأحكام العادلة في المجتمع << وان أهم الركائز التي كان يستند إليها هذا القانون هي مفاهيم الحق والعدل والصدق، وبقي العمل بهذا القانون لفترة طويلة، حيث أن هذه الركائز الآساسية لحقوق الإنسان العدل والحرية والمساواة. >>[1] فالمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان تمثلت في العدل، الحرية المساواة، وبالإضافة إلى القوانين التي كانت العامل الوحيد لاستناد بعض المفاهيم المتمثلة في الحقوق الإنسانية التي يجب العمل عليها.

– وفي هذا السياق أيضا نجد أن بعض المعايير والمفاهيم جاءت لتجسد الأفكار القانونية للحقوق الإنسانية وضرورة تطبيقها وفق معايير محكمة التي تدعو إلى تحقيق العدالة الاجتماعية. <<جاءت معايير ومفاهيم حقوق الإنسان في تلك الحقبة، حيث دعت إلى السلام والرحمة والتسامح ونبد الحروب ونشر المساواة بين الناس في شؤونهم الدنيوية ،كما دعت إلى تحقيق العدالة للجميع من دون تميز. >>[2] أي أن القوانين التي ظهرت منذ القدم دعت إلى نشر المحبة وتعاون والرحمة ودعوة إلى التسامح والسلام من خلال القضاء على الحروب بطرق سلمية و لا عدوانية وهذا ما يؤدي إلى نشر المساواة بين الناس وعدم تميز فما بينهم .

– ومن أبرز فلاسفة اليونان نجد أمثال أفلاطون وأرسطو الذين وضعوا المبادئ الأساسية التي شرعت وفق قوانين مسيطرة في المجتمع تحكمه سلطة عليا، فمجتمع أفلاطون قد خضع لسيطرة الحاكم الذي يتملك سلطة عليا <ويقضي أفلاطون. في جمهورية الفاضلة بحرمان العبيد من حق المواطنة باعتبارهم على الطاعة والخضوع للأحرار من سادتهم أومن سادة الغرباء، امن أومن تطاول منهم مع سيد غريب، أسلمته الدولة ليقض منه كما

[1]– المرجع السابق: ص16.

[2]– المرجع نفسه: الصفحة نفسها.

يشاء.>>[1] يبين لنا أفلاطون في مدينته الفاضلة بأن العبد قد حرم من جميع حقوقه فيجب أن يكون مواطن حرا من خلال إلزامه على الطاعة والخضوع للحاكم الذي يمتلك سلطة عليا في المجتمع سواء كانوا أناس غريبين أو غير غربيين أي بمعنى الأجانب فلا بد من كل فرد أن يتمتع بحق مواطنته من خلال أداء وظيفته تجاه سيده.

أما أرسطو ميز بين القانون الطبيعي، إعتبر أن مبدأ المساواة من المبادئ الأساسية التي تنطوي تحت لوائه جميع الحقوق والحريات المعترف ،ولهذا فإن مبدأ المساواة هذا يحتم معاملة جميع الناس بشك متساو وسواء أمام القانون وحتى فيما يتعلق بحقوقهم.>>[2] فالفكر اليوناني قد ميز بين الأفراد واعتبر بأن المبدأ المساواة الذي جاء بدأ أرسطو ينادي بالإقرار باعتراف بين جميع الناس بالتساوي فيما بينهم في الحقوق والواجبات التي يجب أن يلتزم بها من خلال القانون يفرضه على الجميع بالطاعة والسلطة.

– بالإضافة إلى المدرسة الرواقية[*] فقد ذهبت إلى عكس ذلك عندما أكدت على إلغاء الفوارق الاجتماعية بين الناس: وذهب الرواقيون إلى ابعد مما سبق، حيث راو بأنه <من غير المسوغ تحديد المواطنة بمدينة أو شعب معين، وان جميع أبناء الجنس، واعتبر أيضا بأّن الإنسانية جمعاء أسرة واحدة، مهما اختلفت شعوبها ومواطنها، وان الإنسان يولد حرا في منظور قانون الطبيعة العادل.>>[3] فالرواقيون في العصر القديم قد أكد وعلى أن طبيعة المجتمع الإنساني في دولة واحدة يدفع بهم الى القيام مجتمع بأداء وظيفته في تحقيق الحاجات الضرورية الخاصة لكل الأفراد التي تربطهم أواصر الأخوة والتعاون وحسن المشاركة فيما بينهم من خلال تطبيق فالقوانين العادلة التي تضعها طبقة الحكام على العبد

[1]– المرجع السابق: الصفحة نفسها.

[2]– المرجع نفسه: الصفحة نفسها.

[*]– المدرسة الرواقية: يمثلها الفيلسوف زينون الإيلي لأنه كان يعلم تلاميذه الرواق، للتوسع أنظر: المعجم الفلسفي لجميل صليبا، ج1، ص622.

[3]– المرجع نفسه: ص18.

والذي يصبح من خلالها حرا بعد القضاء على الشهوات لان الأسرة واحدة دعامتها تحقيق العدالة والمساواة.

– وفي إطار مرجعي لقراءة التاريخية لتطور مفهوم حقوق الإنسان أصبحت بدايات الأولى للتشريع والقانون والتي تكونت فيه أول المجتمعات البشرية في دولة واحدة وهي تمثل السمة الأساسية لتنظيم العلاقات وفق القوانين صارمة لا تختلف عن بقية الناس إلى حد كبير في تطبيق عادلة اجتماعية على أرض الواقع << نرى لزاما ضرورة تسليط الضوء على بعض الانجازات والمساهمات التي قدمتها حضارات بلاد ما بين النهريين في العراق القديم، ففي بلاد الرافدين كانت هناك حضارات عريقة حثت على وجوب احترام حقوق الإنسان، وجاءت لتشرع لهذه الحماية في القوانين وتشريعات مثل قانون حمورابي. >> [1] فالتأصيل التاريخي لحقوق الإنسان قد ظهرت عند بعض الحضارات من بينها حضارة بلاد ما بين النهرين وحضارة مصر القديمة جاءت تبين لنا احترام كرامة الإنسانية والمحافظة عليها من خلال القوانين والتشريعات المنتسبة إليها الحضارات فمثلا قانون حمورابي فهو القانون الذي امتثلت به مصر الفرعونية أساسها القيام علم على الحق والعدل والصدق.

– ولقد لعبت الحضارة الرومانية دورا هاما في حق تمتع الأفراد بكامل حقوقهم الإنسانية وحرياتهم تجاه دولتهم التي أثرت عليهم بإثراء القوانين والمبادئ التي تحقق لهم الحرية والمساواة << أن أهم ما يميز الحضارة الرومانية وإسهاماتها على معبد التطور الفكري البشري إقرارها بمبدأ الديمقراطية، والتي لعبت دورا فاعلا فيما بعد ولادة المواثيق والعهود الدولية وفي مقدمتها الإعلان العالمي لحقوق الإنساني في القرن الثامن عشر، وكانت روما للعديد من القرون والحقبة الزمنية مواطن للصراع في سبيل احقاق مبادئ المساواة وتحقيق الحرية. >>[2] أي أن ما يميز الحضارة الرومانية من خلال مساهمتها في تطوير الفكر البشري وإقرارها بمبدأ الديمقراطية الذي يمثل الأسلوب الأمثل للحكم السائد في

---

[1]– المرجع نفسه: الصفحة نفسها.

[2]– المرجع نفسه: ص20.

المجتمع وذلك عن طريق تفعيلة المعاهدات الدولية في العالم فمثلا: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي أقرته هيئة الأمم المتحدة سنة 1948.

– ومن ثم نرى بأن الرومان قد طبقوا مبادئ القانون الطبيعي الذي يمثل مصدر أساسي للحقوق الإنسانية القائمة على تحقيق العدالة بين الأفراد. << وان أهم المبادئ التي نادى بها القانون الطبيعي تلك الخاصة بالمساواة والتي لا تميز بين المواطن والأجنبي، والحر والعبد من حيث الحقوق والواجبات وكذلك مبدأ المساواة ومطابقة العدالة في النفس تعد من المبادئ الجوهرية التي تقوم عليها هذه الفكرة أو حتى العدالة في ظل انعدام هذه المبادئ. >> [1] فالمدرسة اليونانية والرومانية قد دعوا إلى المساواة وعدم التمييز بين جميع الأفراد سواء كانوا أجانب في ظل تطبيق القانون والمشاركة الفعالة لإعادة التفاعل بين الطبقات سواء كانوا عبيدا أو أحرارا لأن غاية القانون الطبيعي هو تحقيق العدالة والفضيلة والمساواة بين الأفراد.

[1]– المرجع السابق: ص 21.

المبحث الثاني: تطور المفهوم في الديانات السماوية (العصور الوسطى):

– تعتبر الأديان السماوية مصدر أساسي في تأسيس الوعي الإنساني وتحريره من كل القيود لأن هذه الأديان قد جعلت الإنسان أحسن تكريم على وجه الأرض فيجب احترام كرامته الإنسانية وعدم تعرضا للانتهاكات المنجزة في حقه.

– ومن بين هذه الأديان التي لها دور كبير في نشر مبادئ حقوق الإنسان المتمثلة في الديانة اليهودية والديانة المسيحية والديانة الإسلامية. يجب أن نفرق بينهما على أساس ما أكدت عليه جميع الأديان السماوية في حق الإنسان.

1- عند اليهود:

– فإذا نظرنا إلى الديانة اليهودية في أصولنا الأولى نجد أن التورات قد أكدت على المساواة بين الأفراد «غرست الديانة اليهودية في نفوس أتباعها اعتبارات المصلحة القومية وقواعد العناية بالشعب، ومصالحه ونادت بالجزاء على الفضيلة والعقاب على الرذيلة، لكن نظرا التحريفات التي وقعت في الثورات فإن مفاهيم جديدة شوهت هذه الديانة.»[1]

– ونفهم من هذه العبارة أن اليهود اقر بعدم المساواة بين جميع البشر التي تمثل في حقيقة الأمر صورة من صور انتهاك حقوق الإنسان المحرفة في النصوص التشريعية والتي أدت بدورها إلى اعتبار بأن اليهود شعب الله المختار وغيرها من الشعوب الأخرى.

ب- عند المسيح:

– وأما بخصوص الديانة المسيحية فقد اعتبرت بان الدين المسيحي قد اقر بالالتزام الحقوق الإنسانية وتأدية الواجبات الدينية الخالصة «كانت الديانة المسيحية دعوة دينية خالصة، كلما تهتم بنظام الحكم الذي تفضله، فاكتفت بإعلان حرية العقيدة والدعوة الى

[1]– مسعود شعنون: حقوق الانسان بين عالمية القيم وخصوصية الثقافات وعلاقة ذلك بالعولمة، جامعة الجزائر، مجلة الفكر، العدد 08، ص231.

التسامح والمحبة وكانت تهدف الى تحقيق المثل العليا واهم ما أكدت عليه هو تكريم الإنسان على أساس المحبة والإحترام والتقدير.>>[1] فالديانة المسيحية قد دعت إلى دين خالص فحسب فقد خصصته في تكريم الإنسان لأنه مخلوق من طرف الله الذي خصه ورفع مكانة وبالإضافة إلى ذلك فقد أكبرت المسيحية على فكرة الإخاء والمحبة التي تتضمن تحقيق العدالة والمساواة واحترام شخصية البشرية.

3- عند المسلمين:

- وبالنسبة للدين الإسلامي فقد اقر بأن حقوق الإنسان هي حقوق أزلية فرضتها الإرادة الربانية فرضا كجزء لا يتجزأ من نعمة الله على الإنسان حين خلقه في أحسن صورة. <<وكانت رسالة السماء مجسدة في القرآن الكريم واضحة كل الوضوح على صعيد احترام حقوق الإنسان، حيث نادت بضرورة تحريم الإنسان من العبودية والرق وأقرب بمبادئ العدالة والمساواة وتحريم التمييز، ولم تكن نظرة القرآن الكريم والشريعة الإسلامية تجاه مسألة حقوق الإنسان ناقصة. >>[2] ونعني هنا بأن الإسلام العظيم كان السباق إلى تقرير حقوق الإنسان على أكمل وجه حفظ كرامته وحرياته العامة دون التمييز بين جميع الناس.

- وينبغي ان نشير أيضا إلى الحقوق التي ضمنتها الشريعة الإسلامية <<الحق في الحياة، المساواة، الحرية، العقيدة، حرية التعبير عن الرأي والشورى، حرية التنقل واللجوء، وحق العدل، العمل، وحقوق المرأة والطفل، وحقوق المستضعفين وغير ذلك، ومن ثم نرى أن الحضارة الإسلامية لعبت دورا مهما في تطور وإنضاج وعي الإنسان بحقوق وحرياته الأساسية.>> [3]

---

[1]- المرجع السابق: الصفحة نفسها.

[2]- البطوش أيمن محمد: حقوق الانسان وحرياته، المرجع السابق، ص 23.

[3]- المرجع نفسه: ص24.

وهذا يفيد ضمنيا بأن المبادئ والأسس التي اقرها المجتمع الإسلامي تعد ركيزة هامة لأي نظام اجتماعي قانوني بشري قائم على أساس التوفيق بين المصلحة الفردية والمصلحة الجماعية.

– كما نجد أيضا أن الإسلام قد اقر بحفظ كرامة الإنسان واحترامها فلا يجوز الاعتداء عليها فهي حق من حقوقه الطبيعية «ان تكريم الإنسان هو أساس فكرة حقوق الإنسان في القرآن الكريم ولحفظ تلك الكرامة والمنزلة الرفيعة للإنسان، شرع الله تعالى له الحقوق التي من شأنها تحقيق سعادته وحفظ مصالحه، فكان القرآن الكريم هو الأسبق في تقرير الحقوق الإنسان التي تتفنن بها حضارات اليوم، والأشمل لجميع أنواع الحقوق الإنسان التي تتفنن بها حضارات اليوم، والأشمل لجميع أنواع الحقوق والأكثر عدالة واحتراما للإنسان. »[1] ومن الواضح ان الإسلام اقر بحفظ كرامة الإنسانية التي الركيزة الأساسية في بناء مجتمع عادل يسوده نظام سياسي الذي يضمن له الحقوق والواجبات.

[1]– المرجع السابق: ص25.

المبحث الثالث: تطور المفهوم في العصر الحديث والمعاصر:

– فإن مجال حقوق الإنسان أصبح اليوم جزئا مهما عند فلاسفة عنصر النهضة الذين دافعوا عن مطالب التي تسود حياتهم الاجتماعية وفق نظام عادل يخضع لمبدأ السادة. «ومن أبرز المفكرين في عصر النهضة ميكيافيللي[*] الذي كان يؤيد الحكم المطلق، إلا أنه كان من الأوائل الذين دافعوا عن الحرية، حيث قال حرية دون مساواة، وكان لفلاسفة العقد الإجتماعي كذلك دورا بارزا في التطور الفكري لمفهوم الإنسان مثل جون لوك الذي دافع عن الحرية، وجون جاك روسو الذي ناصر بالسيادة الشعبية. »[1] فالمدارس الفلسفية قد أكدت على ظهور فلاسفة عصر التنوير من بينهم نجد ميكيافيللي الذي أكد على الحرية دون المساواة لأنه اعتبر بأن نظام الحكم السائد يكون عن طريق حرية الأفراد وبالإضافة إلى فلاسفة العقد الاجتماعي الذين دعوا إلى حقوق الإنسان وهو يتمثل في فكرة الحق الطبيعي والحقوق الفردية.

– كما يعد موضوع حقوق الإنسان من أهم القضايا المعاصرة التي شغله أذهان المفكرين والفلاسفة منذ القدم ووصلا إلى غاية بلوغ عصرنا الحاضر لأن الإنسان منذ ظهوره على وجه الأرض قد اتصف بالعديد من القيم السامية المتمثلة في الحرية، المساواة، العدل فهذه المفاهيم قد جعلت الأفراد يلتزمون بالمبادئ الأساسية والحريات الموجهة نحو دولتهم.

– ومن وجهة نظر أخرى نجد أن فكرة حقوق الإنسان لها دور كبير في نشر الرسالة الدينية بين جميع الناس التي لها حق التمتع في مختلف ممارسة الأنشطة الحياتية القائمة على أساس فكرة الإخاء والمحبة.

---

[*] – ميكيافيللي(1469–1527) هو ديبلوماسي ايطالي شهير، عمل في المجال السياسي مستشار الشؤون السياسية الخارجية لجمهورية فلورنسا، ومن اهم مؤلفاته: "الأمير"، ويكيبيديا الموسوعة الحرة

[1] – مسعود شعنون: حقوق الإنسان بين عالمية القيم وخصوصية الثقافات وعلاقة ذلك بالعولمة، المرجع السابق، ص 232.

– وعلاوة على هذا فإن فكرة حقوق الإنسان في وقتنا الحاضر أكدت على أنواع الحقوق كأساس لبناء المجتمع الذي يتضمن قوانين طبيعية التي ترجع إلى الأفراد عن طريق تأسيس الوعي الإنساني الثقافي الخالي من الشهوات والرغبات لأن الإنسان في عصرنا الحالي ترجع ماهيته إلى أساس إعادة اعتباره بوصفة جزء لا يتجزأ <<الحالة الطبيعية إذا هي حالة الحرية والمساواة التي يكون عليها الناس قبل أن تقوم فيهم سلطة تجد من حقهم في ممارستها اعني الحرية والمساواة، غير قانون الطبيعة نفسه، القانون الذي يرمي إلى حفظ الجنس البشري وضمان سلامته والذي يؤول أمر تنفيذ إلى كل إنسان. >>[1] فالحالة الطبيعية مجرد فكرة تعتمد على الوهم والخيال فهي تستند إلى التهور الجديد الذي شيده العلم الحديث لان الإنسان هو جزء من الطبيعة فهو خاضع لها لأن حق الإنسان هو حق طبيعي سواء أكان في الحرية والمساواة.

– والواضح أن فكرة حقوق الإنسان قد تجاوزت الخصوصيات العالمية والثقافية من خلال إقرار العالمي لحقوق الإنسان لبعض القضايا التي يجب عدم انتهاكها لان هذه الحقوق أصبحت جوهر الإنسان الذي يهدف إلى حماية كرامته الإنسانية بحد ذاتها << فالإبعاد الثقافية لحقوق الإنسان هي أبعاد إنسانية تشترك في التعالي بها فوق واقع الثقافي الحضاري القائم على إحترام حقوق الإنسان. >>[2] أي أن الأبعاد الثقافية تدعو دوما إلى التغيير الواقع الفكري السياسي والاجتماعي والاقتصادي الائم على أساس احترام الحرية والمساواة بين الأفراد مثلا: الحالة الطبيعية البشرية نجد أن الإنسان بطبعه لا يستطيع العيش بمفرده فلابد اجتماعه مع غيره.

[1]– محمد عابد الجابري: الديمقراطية وحقوق الإنسان، المصدر السابق، ص14.

[2]– المصدر نفسه: ص15.

المبحث الرابع: أنواع حقوق الإنسان

-إن تحليلنا لأنواع الحق الإنساني بما هو جوهر او ماهية فهو يتميز بالتنوع والتعدد في شتى مجالات الحياة بحيث نجدها محددة في أطروحات << المفكر المغربي محمد عابد الجابري.>> الذي وضع لها معايير عديدة يمكن تصنيفها الى حقوق طبيعية وحقوق اجتماعية، ثقافية، واقتصادية ...الخ

1- الحقوق الطبيعية والحقوق السياسية:

-ومن الحقوق الطبيعية نذكر ما يلي:

أ-حق الحياة وحق التمتع بها:

- يعتبر الإنسان مصدر أساسي في الحياة الكونية الذي جعله الله أكثر ذكاءا وتميزا على وجه الأرض : << فالحياة من المنظر الإسلامي هبة من الله إلى الإنسان فهي حق له >>[1] فالله تعالى أعطى للإنسان حق العيش في الحياة وحق احترامها مصداقا في قوله تعالى : <<**وهو الذي أحياكم ثم يميتكم.** >> [2] ويمكن لنا أن نستنبط من هذه الآية الكريمة بأن الله تعالى << قد سخر للإنسان وانعم عليه فهو الذي أحياه فنبهه أيضا بالأمانة لأن الله سبحانه تعالى خلق الدنيا بسائر أحوالها للآخرة >>[3] أي أن الله تعالى كرم الإنسان وأعطى له كل طاقته الكونية التي ينتفع بها في الدنيا والآخرة وكما نبهه أيضا بالإماتة والإحياء عندما نفخ فيه الروح

- ولهذا فقد نجد أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان قد نص في المادة الثالثة على الحقوق الطبيعية للإنسان الذي جعله الله في أحسن صورة لان الإنسان واعي يحق له العيش

---

[1]- المصدر السابق: ص 22.

[2]- سورة الحج: الآية 66.

[3]- الفخر الرازي: مفاتيح الغيب، ج 23، دار الفكر ، 1981، ص 62.

بكل حرية سواء كان في مجتمعه أو خارج مجتمعه، فهذه المادة الثالثة قد جاءت تدل على أن : << كل فرد الحق في الحياة والحرية وسلامة شخصه. >>[1] أي أنها جعله للإنسان حقا له بأن يعيش حياة كريمة آمنة يحياها ويمارس كل أنشطتها دون تقييد أو خوف من أن يتعرض إلى الإهانات من غير وجه حق.

– وبإعتبارنا بأن حق الحياة هو حق وجب على الإنسان بأن يتمتع به لأنه أمر طبيعي يحق للإنسان بأن يعيش حياته بكل حرية مطلقة عن طريق التأمل والتعقل في الصنع الأشياء التي خلقها الله سبحانه وتعالى << ان الله منح الحياة للإنسان ليحياها ويتمتع بها وقد سخر له ما فيها وفسيح له المجال لإشباع رغباته وحاجاته منها ما عدا فيه ضرر له أو يتسبب في إلحاق الأذى بالمخلوقات جمادا كانت أو نباتا أو حيوانا أو إنسانا >>[2] فالله تعالى قد أعطى للإنسان حق التمتع والتدبر بمخلوقات الكونية التي تحقق له السعادة في الحياة فلا يجوز استغلالها وتعرضها للأذى لأن ذلك يؤدي إلى غضب الله تعالى .

– وبالرغم من هذا فقد دعا الإسلام إلى الأفراد بأن يتمتعوا بالحقوق الدنية التي خلقها الله سبحانه وتعالى لجميع البشر دون أي تمييز فيما بينهما << ويعبر القرآن عما يحق للإنسان أن يتمتع بلفظ يتردد فيه كثيرا هو لفظ <<طيبات >> وهي كل مالم يحرمه الله وكل ما هو صالح ولا ضرر فيه ولا إفساد. >> [3] فالقرآن الكريم قد دعا إلى حق التمتع بحياته سواء كانت بالإنسان إلى حق التمتع بحياته سواء كانت بالطيبات ولا الخبائث لان الطيبات هي ميدان الحلال وليس الحرام. مصداقا في قوله تعالى ،<<**وجعل لكم من أزواجكم بنين وحفدة ورزقكم من الطيبات**>>[4] وكما يمكن لنا أن نستنتج من هذه الآية الكريمة << بأن الله تعالى قد جعل لهم لأنفسهم أزواجا من جنسهم وشكلهم وزيهم أي جعل الأزواج من نوع أخر

---

[1]: محمد الغزالي: حقوق الانسان بين تعاليم الإسلام وإعلان الأمم المتحدة، ط 4، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع ،2005، ص 200.

[2]: محمد عابد الجابري: الديمقراطية وحقوق الانسان، المصدر السابق، ص 22.

[3]–المصدر نفسه: الصفحة نفسها.

[4]–سورة النحل: الآية 72.

يحصلون على والرحمة الموجودة بينهما ،لأن رحمة الله تعالى تكمن في خلق بن البشر من آدم وحواء أي انه سبحانه وتعالى تكمن في خلق بن البشر من آدم وحواء أي انه سبحانه وتعالى جعل من البشر إناثا أزواجا للذكور وجعل لهم بنين وحفدة أي الأولاد وقد رزقهم أيضا بالطيبات التي انعم عليهم كل الخيرات >> [1] فالله سبحانه وتعالى خلق جميع البشر سواء كان إناث أو ذكور وانعم عليهم كل الخيرات ورزقهم أيضا بالأولاد .

ب- **حق السلامة الشخصية:**

- كما يحق لكل فرد بأن يعيش حياته آمنة ويمارس كل الأنشطة فيها ولهذا فقد اوجب على الإنسان المحافظة على سلامة جسده وعدم تعويضه للأذى دون وجه حق. << من اجل ذلك كانت للإنسان حق له يجب عليه الحفاظ على مقوماته الجسمية والنفسية، إذ ليس لأي أحد أن يمس حياته لا في جسمه ولا في روحه، ومن اجل ذلك حرم الله قتل الإنسان نفسه مهما كانت الظروف. >> [2] فعلى الإنسان أن يحافظ على حياته الجسمية والنفسية مهما كانت الأسباب التي تعيش فيها- لقوله تعالى : << **وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَمَن قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لِوَلِيِّهِ سُلْطَانًا فَلَا يُسْرِف فِّي الْقَتْلِ>>**[3] وكما يمكن لنا أن نستنبط من هذه الآية الكريمة << على أن دخول الإنسان في الوجود، والقتل عبارة عن أبطال الإنسان بعد دخوله في الوجود لأنه يعتبر كبيرة من كبائر والسبب بأن الله تعالى بدأ أولا بذكر النهي عن الزنا وثانيا بذكر النهي عن القتل الذي في حكم أصله هو التحريم ،وقد بينت لنا أيضا عن الواجب وهو كون المكلف صغيرا بين القصاص والدية.>>[4] فالإنسان منذ دخوله في الوجود أصبح يمارس المعاصي والذنوب التي تؤدي

---

[1]- الفخر الرازي: مفاتيح الغيب، ج2، المرجع السابق، ص82.

[2]- محمد عابد الجابري: الديمقراطية وحقوق الإنسان، المصدر السابق، ص 23

[3]- سورة الإسراء: الآية 33.

[4] الفخر الرازي: مفاتيح الغيب، ج2، المرجع السابق، ص201.

الى غضب الله تعالى فيجب إطاعة أوامره والنهي عن الجرائم المرتكبة في حقه التي لا يجوز الاعتداء عليها فيجب المحافظة عليها من الانتهاكات الخطيرة.

– كما نجد أيضا أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان قد نص في المادة الخامسة على نوع آخر من الحقوق الطبيعية وهو حق المحافظة على النفس البشرية دون تعرضها للعقوبات القاسية والإهانات التي تفقد كرامة الإنسان في الحياة فهذه المادة قد نصت على أن <<لا يعرض أي إنسان للتعذيب ولا للعقوبات أو المعاملات القاسية أو الوحشية>>[1] فحق الإنسان يكمن في عدم تعرضه للتعذيب والعقوبات القاسية لان تلك العقوبات قد جعلته يفقد كرامته الإنسانية في الحياة التي لم تدح له فرصة اندماجه في المجتمع الذي يسوده الألم والضرر.

– وبالرغم من هذا بل حرم على الإنسان نفسه بان يعرض حياته للموت أو الأذى إلا لأسباب ضرورية <<وحرم قتل الأسرى وحرم تشويه أجساد القتلى، وكان العرب في الجاهلية يقتلون أولادهم لعدم قدرتهم على تحمل لوازم عيشتهم فحرم ذلك >>[2] فأهل التحريم هو عدم قتل الأولاد لأن العرب في العصر الجاهلي القديم قد استعملوا هذا الأسلوب من اجل عدم توفير أساليب عيشهم التي يحتاجونها وهذا راجع إلى الحالة الإقتصادية والإجتماعية التي لم تتوفر في الأفراد من خلال إهمال تربيتهم في الحياة مهما كانت الظروف.

– وعلى هذا الأساس نجد أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان قد نص في المادة الرابعة على ضرورة تحريم العبودية للإنسان وحق المحافظة على سلامته الشخصية فهذه المادة قد دعت الإنسان إلى قراره بالمساواة والتحرر من عبوديته فهي تشير إلى انه << لا يجوز استرقاق أو استعباد أي شخص، ويحظر الإسترقاق وتجارة الرقيق بكافة أوضاعها.>>[3] فالإنسان يعتبر فردا من المجتمع فلا يجوز أن يكون عبدا تحت سلطة سيده

---

[1]– محمد الغزالي: حقوق الانسان بين تعاليم الإسلام واعلان الامم المتحدة، المرجع السابق، ص200.

[2]: محمد عابد الجابري: الديمقراطية وحقوق الإنسان، المصدر السابق، ص 22.

[3]: محمد الغزالي: حقوق الانسان بين تعاليم الإسلام واعلان الامم المتحدة، المرجع السابق، ص200.

فيجب ان يتحرر من عبوديته لكي يعيش حالة الرفاهية والاستقرار وليست حالة الفقر التي تؤديه إلى الرق والاستعباد.

أما بالنسبة للحقوق السياسية نذكر:

أ-الحق في الشورى:

- يعتبر حق الشورى من الحقوق السياسية التي التزم بها الخلفاء الراشدون عند مبايعتهم في بعض الأمور المهمة التي تحتاج الرآي والاستشارة في توليه الحكم<< وهو حق يقرر القرآن والحديث وتشهد له سيرة النبي صلى الله عليه وسلم وأعمال الصحابة ،ففي القرآن نص القرآن نص صريح يجعل من الشورى إحدى الصفات الجوهرية في المؤمن ويضعها في مستوى واحد مع اجتناب الكبائر والقيام بالواجبات الدينية. >> [1] فالشورى هي حق اقرها النبي صلى الله عليه وسلم لا تحتمل الالتباس والغموض حين أنها تعتبر صفة جوهرية في الإنسان وذلك من خلال الابتعاد عن الذنوب والالتزام بالقيام بالواجب تجاه حكم الدولة نحسب قوله تعالى : << **فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ۖ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ ۖ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ ۖ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ ۚ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ.** >> [2] ويمكن لنا أن نستنتج من هذه الآية الكريمة << بأن النبي صلى الله عليه وسلم قد بعث من قبل الله عز وجل إلى الخلق والمقصود إذا مالت قلوبهم وسكنت نفوسهم إلا إذا كان رحيما كريما ويتجاوز عن ذبهم ويعفو عن إساءتهم ويل يكون أيضا كثير الميل إلى إعانة الضعفاء أي الفقراء ولا يكون غليظ القلب لأن هذا يدل على كمال الرحمة الإلهية وطلب العفو عن أصحاب الكبائر والاستغفار لهم لأن ذلك لا يجوز ولا يليق بهم.>>[3] فالله تعالى يطلب العفو عن أصحاب الكبائر والاستغفار لهم في حقهم يوم القيامة.

---

[1] : محمد عابد الجابري: الديمقراطية وحقوق الإنسان، المصدر السابق، ص 24.

[2]: سورة آل عمران: الآية 159.

[3]: الفخر الرازي: مفاتيح الغيب، ج9، المرجع السابق، ص63.

– وبالإضافة إلى أن حق الشورى واجبة على الحاكم الذي يحكم بين الأفراد بتطبيق القوانين الموضوعة لأن الشورى في الإسلام تقوم على حقيقة مفادها الحكم وهذا ما ذهب إليه خلفاء الراشدون عند إجراء المشاورة فيما بينهم << وواضح ما تقدم ان الشورى في الإسلام واجبة على الحاكم وحق المحكومين بل أنها حق المحكومين أولا لأن الخليفة في عهد خلفاء الراشدين لم يكن ينصب إلا بعد إجراء الشورى فقد تشاور الصحابة وتناقشوا طويلا قبل أن يجتنبوا أبا بكر. >> [1] فالمسألة الشورى محكومة تراعي ما مضى ولا تنظر الى ما يجب ان تكون لان الشورى واجبة أقرها النبي صلى الله عليه وسلم واعتبرها مقام النبوة وذلك بعد المناورات مع أصحابه لمدة طويلة .

– وقد نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة الواحد والعشرون على حق اختيار الحاكم الأنسب للدولة الذي يمتلك أعلى سلطة في المجتمع. فهذه المادة قد جاءت بمجموعة من القوانين المختلفة التي تنص على أن: << لكل فرد الحق في الاشتراك في إدارة الشؤون العامة لبلاده إما مباشرة وإما ممثلين يختارون إختيارا حرا>>[2] فحق الإنسان يكمن في اختيار الحاكم الذي يملك كل الصلاحيات في إدارة شؤون البلاد والصهر عليها على إتمام الواجب على أكمل وجه وفق ما أمر به الله تعالى ،لأن الإنسان من واجبه احترام سيده سواء كان داخل دولته أو خارجها من خلال تطبيق القوانين التي أمر بتطبيقها على الجميع دون أي تمييز منهم .ومن ابرز الأمثلة التي تدل على أهمية الشورى وتطور آلياتها المستحدثة في توليه الحكم ما شهدته الخلافة الراشدة : << وكانت شخصية عمر بن الخطاب تفرض نفسها كمرشح للخلافة أبي بكر فعين برضاهم، فعندما طعن ظهر عدة مترشحين للخلافة بعده، عين ستة صحابة كانوا أهم المترشحين بحكم منزلتهم في المجتمع، وفي المنارة عين عثمان بن عفان خليفة على أساس ما تم من شورى>>[3]. أي أن بعد المشاورة

[1]– محمد عابد الجابري: الديمقراطية وحقوق الإنسان، المصدر السابق، ص 24.

[2]– محمد الغزالي: حقوق الانسان بين تعاليم الإسلام واعلان الامم المتحدة، المرجع السابق، ص203.

[3]– محمد عابد الجابري: الديمقراطية وحقوق الإنسان، المصدر السابق، ص 24.

تم تعيين عمر بن الخطاب كمرشح للخلافة حتى طعن بيد أن هناك قد ظهرت عدة الصحابة مرشحين للخلافة فكانوا بحكم الأمور التي تسود في مجتمعهم، وفي نهاية الأمر عين عثمان بن عفان على رأس الخلافة وكان أول المبايعين لها وهذا ما جاء على أساس إتمام المشاورة القائمة على احترام حرية الأمة في اختيار الحاكم الأنسب للدولة.

ب-علاقة الفرد بالدولة:

- تمثل علاقة الفرد بالدولة من أهم العلاقات الفاعلة في المجتمع الذي لعب دورا هاما في تحقيق التوازن والانسجام بين الأفراد الذين يتمتعون بمجموعة من القوانين والالتزامات التي تضمن لهم المساواة لان الدولة تسعى في تغيير المجتمع من حالة الفوضى، إلى حالة يسودها الإستقرار.

- فحق المواطن مرتبط بالأفراد الذين يخضعون لدولة واحدة داخل إطار جغرافي محدد << فإن المواطنة على هذا النحو ترتبط بالمجتمع وان لعبت الدولة دورا بارزا في تحديد عناصرها وأركانها ،وذلك يرجع إلى أن المواطنة نتاج التفاعل عناصرها عديدة في إطار جغرافي يشكل وطنا او مستقرا (مجموعة من البشر ،بينهم تراث مشترك ناتج عن تفاعلهم مع بعضهم البعض من ناحية ،ومع البيئة المحيطة من ناحية الثانية. >> [1] أي أن المواطنة تكمن في تعبير عن روح الأمة التي ينتمي إليها الأفراد عن طريق تفاعلهم داخل إطار جغرافي محدد والذي يرجع حقيقة أمره إلى المجتمع الذي يتمتع بمجموعة من الحقوق والالتزامات المرتبطة بالإحكام العادلة التي تسعى الى تحقيق المنافع الإنسانية.

- وقد نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادتين الخامس عشر وتسعة العشرون على الحقوق والواجبات التي يجب على الأفراد أن يتمتع بها داخل وطنهم أو خارجه الذي يسعى إلى حقيق نتائج التفاعل وفق نظام قانوني محدد فنجد أن المادة 15 رقم(1) قد جاءت تدل على أن : << لكل فرد حق التمتع بجنسية ما >> [2] لأن جميع الإفراد

---

[1]- ليلية علي: المجتمع المدني العربي قضايا المواطنة وحقوق الانسان، المرجع السابق، ص82.

[2]- محمد الغزالي: حقوق الانسان بين تعاليم الإسلام واعلان الامم المتحدة، المرجع السابق، ص202.

يخضعون لقانون واحد وينتمون لدولة واحد التي تصون هويتهم وتحمي دمهم وعرضهم من الأخطار الخارجية، وبالإضافة إلى هذه المادة نجد أن المادة 29 رقم (1) قد جاءت تدل أيضا <<على كل فرد واجبات نحو المجتمع الذي يتاح فيه وحده شخصيته أن تنمو نموا حرا كاملا. >>[1] فحق الفرد يكمن في تحقيق التزام بالواجبات نحو وطنه الذي يعيش فيه لان الفرد يشعر بأنه كائن اجتماعي يستطيع ان يختار أهدافه الشخصية التي تجعله ينمو نموا كاملا في بناء دولته نحن تأثير إصدار مجموعة من القرارات التي لها علاقة بمساس حياته.

– وبالرغم من هذا نجد أيضا أن الفرد مازال خاضع للدولة التي تعد الركيزة الأساسية في بناء المجتمع القائم على جملة من الحقوق التي تشكل روابط قانونية هدفها تحقيق الحرية والإرادة العامة والمساواة. << فإذا كانت المواطنة تتضمن بعض المضامين الثقافية والإجتماعية والتاريخية، فإن المواطنة على هذا النحو تصبح نتاجا لحالة التطور الإجتماعي التي بلغها المجتمع غير إن بلورة أو تحديد الحقوق والإلتزامات المرتبطة بها تعد عملية من اختصاص الدولة. >>[2] فالمواطنة إذن قد احتوت على بعض المفاهيم قد تطورت وأصبحت نتاج التفاعل الإجتماعي والثقافي في مجال الحياة السياسية المبنية على أسس وقوانين موجهة نحو الفرد.

[1]– المرجع السابق: ص205.

[2]– ليلية علي: المجتمع المدني العربي قضايا المواطنة وحقوق الانسان، المرجع السابق، ص82.

2- الحقوق الإجتماعية والحقوق الإقتصادية:

من أهم الحقوق الإجتماعية التي نادى بها الجابري:

أ-حقوق المستضعفين حق الفقراء في أموال الأغنياء:

- ومن الفئات التي خصها القرآن الكريم الحقوق الخاصة بفئة المستضعفين الذين يقرر لهم حقا في أموال الأغنياء التي اوجب التكفل بها والمحافظة عليها، ولهذا يمكننا تأصيل هذه الحقوق من خلال الإقرار بالعدالة الاجتماعية. << يرد لفظ المستضعفين في القرآن بمعنى الضعفاء من الناس، مرات عديدة وهو يأتي في مقابل المستكبرين وهو المعتدون بقوتهم المالية أو السياسية أو العسكرية، أو بما يعتقدون في دواتهم في نظر أنفسهم ارفع مقاما اعلي منزلة عن سائر الناس. >> [1] فكلمة المستضعفين في القرآن هم المحتاجون الذين لا يملكون سلطة مالية وتأتي هذه الكلمة في مقابل المتكبرين الذين يمتلكون العالم اجمعه وهم لهم قوات مالية وغيرها من المجلات الأخرى وهم يمثلون أيضا اعلي درجة رفيعة بين الناس.

- وبعبارة أخرى أن القرآن الكريم قد خص هؤلاء الأشخاص بعناية بالغة فأكد مرارا على حقوقهم وأوصى بالوفاء بها << وقد سمى القرآن أصناف كثيرة من المستضعفين، بل لقد أحصاهم إحصاء: فهم الضعفاء من ذوي القربى، والفقراء والمساكين واليتامى وابن السبيل والسائلين والعبيد والأسرى.>>[2] فحقوق المستضعفين فهي تعد كثيرة فقد أجمعها في ذوي القربى وهم المحتاجون، والفقراء والمساكين وهم الذين لا يملكون شيئا، وابن السبيل وهو المسافر الذي تقطعت له الطريق، والسائلين أي الذين يسألون الناس الصدقة بسبب الفقر أو بسبب طارئ.

---

[1]- محمد عابد الجابري: الديمقراطية وحقوق الإنسان، المصدر السابق، ص 28.

[2]- المصدر نفسه: الصفحة نفسها.

– ومن الآيات التي توضح حقوق المستضعفين في المجتمع وتبين مرتبهم الخاصة حسب وضعيتهم الاجتماعية مصداقا لقوله تعالى <<**إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين في الرقاب والغارمين وفي السبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم.**>>[1] وكما يمكن أن نستنبط من الأية الكريمة << على أصناف حقوق فئة من الناس حسب وضعيتهم الاجتماعية وكذلك بيان حالهم من خلال إيجاب عليهم بالزكاة لأن الله سبحانه وتعالى قد بين لنا حكمة في اخذ ليل من أموال للأغنياء وصفها إلى المحتاجين من الناس التي اوجب تزكيهم وتطهير من الغرور وحب نفسهم لان الإنفاق من المال يكون مرضاة لله تعالى لطلب السعادة في الدنيا والآخرة. >>[2] فالله سبحانه وتعالى بين لنا حكمة من اخذ قليل من أموال الأغنياء وصرفها إلى فئة من الناس وذلك يكون عن طريق إيجاب بالزكاة .

– وقد عزز القرآن الكريم حقوق المستضعفين فقد جعلهم في مرتبة واحدة مع حقوق الله إلى مستوى الفرض والواجب. << هكذا ترى أن حقوق المستضعفين صنفان حق الزكاة وحق في البر والفرق بينهما هو أن الزكاة جعلها الله ركن من أركان الإسلام نمثل الشهادة والصلاة والصيام والحج، بمعنى أن سلام المرء لا يكتمل إلا بالإقرار بها كفريضة من الله، وهي نظرة ذات وظيفة رمزية سياسية، بالمعنى الذي يجعل من المز والمقدس شيئا واحد.>>[3] فحقوق المستضعفين قد انقسمت إلى صنفاهما حق الزكاة وحق في البر فالزكاة هي حق بمثابة الضريبة التي تجسم ولاء الفرد للدولة فهي تغيير ركن من أركان الإسلام، وما حق في البر فهو يعتبر حق لضمان الاجتماعي للفرد تجاه دولته ولهذا تكون علاقة رمزية بين الإنسان والله وهكذا تكون الممارسة الدينية بين الله عز وجل وعبده عن طريق الابتعاد عن ملذاته الشهوانية والاستغراق في تحصيل الإنفاق في أمواله الطائلة.

---

[1]– سورة التوبة: الآية 60.

[2]– الفخر الرازي: مفاتيح الغيب، المرجع السابق، ج16، المرجع السابق، ص 102.

[3]– محمد عابد الجابري: الديمقراطية وحقوق الإنسان، المصدر السابق، ص28.

– ولهذا فقد نجد أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان قد نص في المادة ثانية والعشرون على الضمانات الاجتماعية التي اوجب التكفل بها والمحافظة عليها، فهذه المادة قد أشارت إلى أن << لكل شخص بصفته عضوا في المجتمع الحق في الضمانة الاجتماعية وفي أن تحقق بوساطة المجهود القومي والتعاون الدولي ،وبما يتفق ونظم كل دولة ومواردها :الحقوق الاقتصادية ،والاجتماعية ،والتربوية التي لا غنى عنها لكرامته وللنمو الحر لشخصيته.>> [1] فحق الإنسان في المجتمع الدولي يتحقق عن طريق مجموعة من القوانين التي تضمن له حياة كريمة واقتصادية واجتماعية وتربوية بدليل تمكين وتعزيز اندماجه الإجتماعي نحو تحقيق التنمية المستدامة وحفظ كرامته الإنسانية من إشكال الاعتداء ولهذا أوجب تحقيق العناية الكاملة لهذه الأشخاص وحفظهم من الأمراض الناجمة من عدم التوازن البيئي وإقرار الدولة بإنشاء مؤسسات الاجتماعية القائمة على حماية أفرادها .

ب–**حقوق المرأة:**

– ويحث الإسلام على المرأة بإعطاء كامل الحقوق لها التي كلفها الله تعالى بينهما وبين الرجل بالمساواة. << وبخصوص حقوق المرأة يقرر الإسلام كحكم مطلق هو المساواة بينها وبين الرجل في الحقوق والواجبات. >>[2] فحق المرأة اعتبره الإسلام حكم مطلق لا يتغير أي لتساوي وبين الرجل في المسؤولية. حسب قوله تعالى: << **فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِّنكُم مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ ۖ بَعْضُكُم مِّن بَعْضٍ.** >> [3]، وكما يمكن لنا أن نستنتج من هذه الآية الكريمة << على أن الله تعالى يستجيب لكل إنسان من خلال الطاعة والدعوة إليه في طلب تحصيل الثواب. >> [4]، والواضح أن الإستجابة لله تعالى تكون عن طريق الطاعة والخضوع إليه طلبا للمغفرة والعفو من أجل تحصيل الثواب والآخرة.

---

[1]– محمد الغزالي: حقوق الانسان بين تعاليم الإسلام وإعلان الأمم المتحدة، المرجع السابق، ص203.

[2]– محمد عابد الجابري: الديمقراطية وحقوق الإنسان، المصدر السابق، ص18.

[3]– سورة آل عمران: الآية 195.

[4]– الفخر الرازي: مفاتيح الغيب، ج09، المرجع السابق، ص 154.

– وعندما جاء الإسلام أعطى للمرأة كامل حقوقها التي كانت قد سلبت منها سابقا سواء أكان العرب أو غيرهم. << ومعلوم أن الإسلام كلف المرأة بما كلف به الرجل نفسه من الواجبات الدينية وساوى بينهما في المسؤولية، كما حرم وأد البنات وهي عادة كانت في الجاهلية. >> [1] فالإسلام كلف المرأة والرجل في تحمل كل المسؤوليات الواجبة لكل منهما وأكد أيضا على تحريم قتل الأولاد لأنها كانت عادة قديمة في المجتمع وهذا راجع بسبب الفقر وإلحاق العار بالأهل، فجعل الإسلام جزاء من يربى البنات ويحسن تربيتهم جزاء عظيما وهو الجنة.

– وبالنسبة لحقوق المرأة في الإسلام جعل الله تعالى المرأة شهادتها تعادل وتساوي نصف شهادة الرجل في الحقوق والواجبات. << ومن أسباب حقوق المرأة في الإسلام نجد: مسألة الشهادة: معلوم أن القرآن يشرط في الشهادة رجلين على الأقل أو رجل وامرأتين.>>[2] فأسباب حقوق المرأة في الإسلام هي المساواة بينها وبين الرجل في الوضعية الإجتماعية والتعليمية التي كانت عليها وذلك يكون عن طريق التفاهم والعدل والمساواة فيما بينهما. مصداقا لقول تعالى : << **وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ ۖ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَىٰ** . >> [3] كما يمكن لنا أن نستنبط من هذه الآية الكريمة << بأن الله أمر بالإشهاد بين الرجل والمرأة من أجل زيادة التوثق بينهما وهذا يكون سببا لتأكيد الأمر وهذا دلالة على اشتراط العدالة في الشهود وهذا الأمر مرضيا لكل منهما >> [4] ونفهم من هذا بأن الله تعالى أمر لكل من المرأة والرجل بالإشهاد من أجل التأكيد الأخر بينهما وزيادة التوثق.

---

[1]: محمد عابد الجابري: الديمقراطية وحقوق الإنسان، المصدر السابق، ص18.

[2]: المصدر نفسه: الصفحة نفسها.

[3]: سورة البقرة: الآية 282.

[4]: الفخر الرازي: مفاتيح الغيب، ج07، المرجع السابق، ص 115.

– ولهذا فقد نجد أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان قد نص في المادة السادسة عشر رقم (3) على الحقوق الإجتماعية التي تقوم على مجموعة من الروابط الأخلاقية القائمة على التفاهم والحرية والمساواة المتمثلة في الأسرة. فهذه المادة قد أكدت على أن <<الأسرة هي الوحدة الطبيعية الأساسية للمجتمع ولها حق التمتع بحماية المجتمع والدولة>>[1] وبالتالي فإن وجود الأسرة يسبق وجود الدولة، والدول ملزمة أخلاقيا باحترام وحماية كرامة الأسر وحقوقها الأصلية لأن الأسرة هي بمثابة تكوين المجتمع العالمي القائم على رابطة الزواج التي تجمع بين الرجل والمرأة وبحكم وظيفتها الرعاية الخاصة بالأطفال التي تدعو إلى بناء الحضارات الإنسانية من أجل نمو المجتمع نموا طبيعيا سليما في جو من الحرية والكرامة والتنمية والرخاء والسلام.

– ونجد أيضا من أسباب حقوق المرأة في الإسلام مسألتين قد أثارت مشكلات في المجتمع المعاصر الذي أظهر لنا دور المرأة في المجتمع كوسيلة للتواصل بين العائلات قصد تحقيق المودة والرحمة << الطلاق وتعدد الزوجات فإثارة هاتين المسألتين بصدد الحديث من حقوق المرأة في الإسلام أمر لا مبرر له ذلك أن الإسلام لا يوجه الطلاق ولا تعدد الزوجات بهما بل العكس، ولقد كانت هاتين الظاهرتين شائعتين في المجتمع العربي>>[2] فإسلام أعطى حق المرأة بالطلاق فإن كان الأمر يسبب لها المشاكل بينها وبين الزوج ولهذا فقد وجب لكل منهما التسوية في حل مشاكلهم الاجتماعية عن طريق التفاهم والعدل.

– بعد ذكر الحقوق الإجتماعية نرى أن فكرة حقوق الإنسان قد تناولت أيضا الجانب الإقتصادي فنجد:

---

[1]– محمد الغزالي: حقوق الانسان بين تعاليم الإسلام وإعلان الأمم المتحدة، المرجع السابق، ص202.

[2]– محمد عابد الجابري: الديمقراطية وحقوق الإنسان، المصدر السابق، ص18.

أ-حق الملكية:

- يعتبر حق الملكية أساس المجتمعات القديمة والحديثة ويعد البنية الأساسية في تطوير النظام الاقتصادي والاجتماعي، الذي يتمتع به الفرد داخل دولته أو خارجها وهذا ما يدل على أن الفرد قد تولدت فيه غريزة حب التملك منذ خروجه الى العالم. <<غريزة حب التملك تتوافر لدى الحيوان والطير والإنسان ولكنها عند الإنسان تتأثر بطبيعة حياته مع غيره من أفراد المجتمع كما يتأثر بطبيعة الأشياء ذاتها ومدى احتياجه له>>[1] فحق الملكية إذن يقترن دائما بالأنظمة الرأسمالية لان الملكية متولدة عند الإنسان بالفطرة.

- وقد جاءت إعلانات الحقوق العامة للإنسان تضع حرية التملك حق من حقوق الأولى للإنسان الذي يتمتع بها داخل دولته. <<وتنظر وثيقة حقوق الإنسان إلى حق الملكية كحق من الحقوق الطبيعية فقد أقرت الفقرة الأولى من النص أحقية الفرد سواء وحده أو مع غيره في الملكية.>>[2] فالقوانين التي قد نصت بان حق الإنسان مقترنا بحق ملكيته يكون له حق طبيعي سواء كان في دولته أو مجتمعه الذي يكون داخل الدولة.

- وقد أكد أيضا الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على حق الملكية في المادة السابع عشر رقم (1) التي تدل على الحقوق الاقتصادية المطلقة لدى الأفراد الذين يمتلكونها بكل حرية عن طريق استخدامها لتحقيق أغراض شخصية التي تتماشى مع مصالح الشعب. فهذه المادة تتضمن على أن<< لكل شخص حق التملك بمفرده أو بالاشتراك مع غيره.>>[3] وبالتالي يحق للمالك أن يتصرف بملكه كيف ما شاء لان الملكية فردية مطلقة من شأنها أن تؤدي إلى استغلال الإنسان لأخيه الإنسان ولا يجوز أن تتعارض في طرائق استخدامها مع مصالح الشعب لأن ذلك يؤدي إلى تحقيق المنفعة لخدمة المجتمع الرأسمالي.

---

[1]- حسين عبد الحميد أحمد رشوان: الديمقراطية والحرية وحقوق الانسان- دراسة علم الاجتماع السياسي-، المكتبة الجامعية الحديثة، الإسكندرية، 2006، ص 102.

[2]- المرجع نفسه: ص 103.

[3]- محمد الغزالي: حقوق الانسان بين تعاليم الاسلام وإعلان الأمم المتحدة، المرجع السابق، ص202.

– ومن خلال تعريفنا لحق التملك قد أصبح وسيلة للإنسان كحق استعمال ملكيته والاستثمار فيها وهذا المفهوم قد أدى بدوره إلى تطوير النظام الاقتصادي والاجتماعي ويمكن تعريفه: <<وحق الملكية هو الذي يجيز للشخص استعمال الشيء واستغلاله والتصرف فيه كمن يمتلك منزلا فله الحق استعماله بالسكن فيه واستغلاله بإيجار الغير أو التصرف فيه للغير. >>[1] فالإنسان يحق له أن يصبح مالكا ويصون ملكيته من الاعتداء عليها وان يكون له حق إستغلالها وإستعمالها لبعض الأشخاص فيما اعد لهم الحصول على المنفعة والإنتفاع بها.

[1] – **حسين عبد الحميد أحمد رشوان: الديمقراطية والحرية وحقوق الانسان، المرجع السابق، ص103.**

الخاتمة

خاتمة

– من تحليل موضوع المواطنة وحقوق الإنسان من منظور الرؤية الجابرية نصل الى أهم النتائج التي يمكن حوصلتها في النقاط الآتية:

– إن المواطنة تكمن في التفاعل المتشابك بين الأفراد وبين وطنهم الذين ينتمون إليه، وهذه العلاقة هي علاقة تبادل يمكن إعتبارها علاقة تضايف، لأنها تترتب فيها العديد من الحقوق والواجبات، فلا بد لكل مواطن القيام بأداء واجباته وولاءه تجاه وطنه عن طريق إحترام هويته التي تحدد كيانه ووجوده.

– إن تحديد العلاقة بين المواطن وهويته تكون من خلال اللغة، التاريخ، القيم، الآداب العامة والأرض (الرقعة الجغرافية) التي يشارك فيها الافراد الذين ينتمون اليها.

– إن المواطنة تتضمن جميع القيم الإنسانية المتمثلة في المساواة، الحرية، العدل والتسامح، ولهذا يمتنع أخلاقيا التعدي عليها لأنها تعد ضمانة المجتمع في تقرير مصيره.

– إن فضل المواطنة يعد من أهم الركائز الأساسية في المجتمع، لأنها تحقق الرفاهية والإزدهار وفتح مناصب الشغل والإهتمام بإنشاء مؤسسات إجتماعية للحفاظ على حياة المواطنين من الخطر الذي يهددهم.

– وإذا تناولنا موضوع حقوق الانسان فإننا نهدف للدفاع عن كرامة الإنسان والمساهمة في تغيير حياة الإنسان إلى الأفضل بشأن: التغيير في القيم، التغيير في السلوك، تعزيز فكرة العدالة الإجتماعية، تعزيز مشاعر التضامن مع الآخرين، تعزيز سبل التعليم التفاعلي، تعزيز سبل المشاركة في الشأن العام، المواطنة، المساومة، التمييز العنصري، ولعل هذه القيمة تحدد مبادئ رئيسية لأبرز أنواع ظاهرة الإغتراب أو الشعور بالغربة عن الذات والتمييز العنصري الذي عانى منه الإنسان.

– فمن الجانب المعرفي تدرس حقوق الإنسان الحقوق والآليات المستخدمة لحمايتها.

– ومن الجانب الوجداني تدرس الإتجاهات والقيم وأنماط السلوك التي ترفع من شأن حقوق الإنسان وتعمل على التمسك بها.

–من الجانب السلوكي تهدف إلى ترجمة المعارف والخبرات والقيم وأنماط السلوك إلى عمل دائم ونشاط مستمر من أجل الدفاع عنها في الواقع المعاش وتعزيز الجهود الكفيلة لمعالجة قضايا حقوق الانسان.

– ولقد تم دمج موضوع المواطنة بحقوق الإنسان خلال زمن الثورة الفرنسية وما أعقبها من إصدار إعلان حقوق الإنسان والمواطن عام 1789، يعد أول نقطة تحول في تاريخ مفهوم المواطنة، إذ إشتمل هذا الإعلان على الحقوق المدنية والسياسية بالمعنى الذي يتضمنه المفهوم المعاصر للمواطنة، وفي القرن الواحد والعشرين شهد مفهوم المواطنة تطور مال به منحى العالمية.

–ولأن أي دراسة فلسفية لا تخلو من معالجة أبستمولوجية سواء على صعيد المضمون أو المنهج أو حتى البنيات المعرفية فإننا نسجل بعض الإنتقادات الموجهة للجابري منها المؤيدين ومنها والمعارضين، ومن بين المؤيدين نجد المفكر " برنار لويس " الذي يرى أن مفهوم المواطنة في الفكر العربي مفهوم غير أصيل، إن لم يكن غريبا مؤكدا، وإن سبب غياب كلمة مواطن في اللغة العربية واللغات الأخرى كالفارسية والتركية يرجع إلى غياب فكرة المواطن كشريك وفكرة المواطنة كعملية مشاركة، وهذا ما يماثل رأي الجابري بالقول أنه ليس في مخزون العرب اللغوي والفكري والوجداني ما يفيد لعنونة المواطنة أو المواطن.

– في حين خالف آخرون هذا الرأي أبرزهم: رفاعة الطهطاوي، الذي يرى بأن جذور إستعمال المفهوم ومعانيه تعود إلى الفترة الإصلاحية الإسلامية الحديثة، ومن هنا ظهرت العديد من المقاربات لهذا المفهوم، الذي أضحى بعيدا عن المفهوم الكلاسيكي، وأصبح آلية فعالة للحد من الصراعات الإجتماعية، السياسية، الثقافية، .... على أساس قاعدة مبدأي

عدم التمييز والمساواة القانونية بين المواطنين، كما حاول الكاتب عبد الجليل أبو المجد في كتابه «مفهوم المواطنة في الفكر العربي الإسلامي»، الصادر حديثا عن دار إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، فك بعض المغالطات والإسهام في دراسة وتأصيل مفهوم المواطنة في الفكر العربي الإسلامي، من خلال بيان قيمة المصطلح وأبعاده بين الماضي والحاضر ومعالجة إشكالية المواطنة في الفكر العربي الإسلامي من زوايا ومقاربات مختلفة تعكس تنوع وثراء النظريات السياسية والإجتماعية التي ناقشت المواطنة.

-يتناول موضوع المواطنة وحقوق الانسان جدلية قائمة بين المناصرين والمعارضين لموقف الجابري، إلا أنه يبقى كشخصية بارزة في الفكر العربي والفكر المغاربي على وجه الخصوص، وهذا ما يميز الحياة الفكرية على مستوى الحياة الإجتماعية التي توحي بالتفاعل بين الأفراد الذين ينتمون لرقعة جغرافية واحدة توحدهم عادات وتقاليد مشتركة، لغة، دين، ..... ما يعرف ببنية مفهوم المواطن حسب الجابري، ومن صفات المواطن الصالح هو التمتع بالحقوق والواجبات التي تؤخذ بعين الإعتبار لصالحه ولحماية وطنه والعيش في الأمن والإستقرار وضمان الرفاهية والتطور ومن بين الحقوق التي نادى بها الجابري حق المرأة، الحق في الشورى، حق المستضعفين، ... وما يؤخذ على الجابري بفكرة الحقوق من حيث البنية وأبعادها الفلسفية والإجتماعية على حساب المواطنة، في حين الواقع يفترض أن الحقوق والواجبات لا تنفصل عن المواطن، فلا يكون المواطن مواطنا إلا إذا تمتع بالحقوق والواجبات، ولا يحق فرض الحقوق والواجبات على فرد ما إلا إذا كان مواطنا للرقعة الجغرافية التي ينتمي اليها.

- فالجابري درس موضوع المواطنة وحقوق الإنسان إلا أنه لم يتعمق في دراسة فكرة المواطنة، على عكس أنه إهتم أكثر بحقوق الإنسان حيث أعطى للفرد حريته من خلال إتسامه بطابع الديمقراطية والإنتماء للوطن بالإضافة إلى حق الفرد في المشاركة السياسية

كالإنتخاب أو ما يعرف بالإقتراع الذي يبرز صفة المواطن أكثر، ومن هنا تبرز فاعلية المواطن من خلال دمجها في مجال حقوقه لتعبر عن آرائه وهويته ما يؤخذ على الجابري بفكرة الحقوق من حيث البنية وأبعادها الفلسفية والإجتماعية على حساب المواطنة.

– بناءا على ما سبق تبدو المواطنة بأبعادها الفلسفية مرتبطة أشد الإرتباط بالإنسان وفاعلية الذات، حيث تدفعه لتحقيق شروط وسلامة بنية حقوقه وواجباته التي تجعل منه مواطنا صالحا موجها لغاية إجتماعية وثقافية وسياسية تتأمل في وجوده وتدافع عن كرامته وتعيد قيمه لإعتباره كائنا عاقلا، مفكرا، حرا ومسؤولا، والجدير به أن تتمثل هذه القيم في نظرته لنفسه وفي نظرته لغيره وفي سلوكه وفي علاقاته السامية التي ينبغي أن ترقى إلى مستوى الواجب الإنساني مقابل الحقوق التي يكفل بها في إطار الدولة.

– إن موضوع المواطنة وحقوق الإنسان في مشروع الجابري بمثابة خطاب موجه إلى الذات من أجل تحقيق وعي الذات لذاتها في علاقاتها مع الآخر أو الغير بالمصطلح الوجودي السارتري والموسوم في الفكر العربي بالنحن، إنها خطوة هامة وجادة لتحقيق المصالحة مع الذات والرجوع إلى الذات بإدراكها لحقوقها وواجباتها حتى تتخطى عتبة المشكلات التي تواجهها وتعاني منها في المجتمع العربي عامة والمغاربي بصفة خاصة والتي قد يترتب عنها الشعور بالغربة أو الإغتراب عن الذات وعن الوطن وقد تدفع الفرد إلى التفكير في الهجرة خاصة غير الشرعية منها والتي تدخله في بوثقة التمرد بدل أن تصنع فردا مواطنا صالحا يخدمة وطنه ومجتمعه.

– إن الرؤية الجابرية وفق هذا المستوى المعرفي تؤسس لوعي الأسباب ومحاولة معالجتها للقضاء على النتائج السلبية التي تفتك بالفرد العربي والمغاربي التي كثيرا ما يعاني التمزق وإنفصال ذاته عن عضويته الإجتماعية والمدنية ليحيا العزلة والوحدة بدلا من الإندماج الفعال في المؤسسات التي تتخذها الدولة لمختلف الشرائح الإجتماعية ومن هذا المنطلق نجد أن مشروع الجابري هو معالجة فعلية للواقع العربي والمغربي وهذا يكشف في

حقيقة الأمر الحلقة التواصلية بين هذا المفكر وبيئته الإجتماعية ومحاولة معالجة أهم القضايا الفكرية والفلسفية التي تطرحها الساحة السياسية والإهتمام بواقع ومصير الإنسان في إطار الدولة التي ينتمي إليها أو ما يعرف بالمواطنة.

– موضوع المواطنة وحقوق الانسان هو مجال واسع الأفق مهما حاولنا الإيضاح والتحليل، إلا أنه يبقى التساؤل يطرق أبواب ويفتح نوافذ لأبحاث مستجدة منصبة حول مكانة الفرد في المجتمع وعلاقته بوطنه سواء في الفكر الغربي أو العربي والتي يمكن إشارتها في إشكالية مفادها:

– كيف يمكن للمواطن أن يتمتع بالحقوق والواجبات ويحقق تجاوز لفاعلية الذات حتى يتسنى توظيفها في بناء شخصية الفرد المدافع عن وطنيته. ؟

فهارس البحث:

أولا: فهرس المصادر والمراجع.

ثانيا: فهرس الموضوعات.

فهرس المصادر والمراجع

أولا- المصادر:

1. القرآن الكريم.

2- محمد عابد الجابري: التراث والحداثة، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1991.

3- محمد عابد الجابري: الخطاب العربي المعصر، ط 5، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1994.

4- محمد عابد الجابري: الديمقراطية وحقوق الإنسان، منظمة اليونسكو، بيروت، 1997.

5- محمد عابد الجابري: العصبية والدولة، معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي، ط 6، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1994.

6- محمد عابد الجابري: مسارات مفكر عربي، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011.

7- محمد عابد الجابري/ حسن حنيفي: حوار المشرق والمغرب، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1990.

ثانيا- المراجع:

1- أميرة حلمي مطر: الفلسفة السياسية من أفلاطون إلى ماركس، ط 5، دار المعارف، القاهرة، 1995.

2-إيميل برهييه: تاريخ الفلسفة القرن السابع عشر، تر: جورج طرابيشي، دار الطليعة، 2004.

3- البطوش أيمن محمد: حقوق الإنسان وحرياته –دراسة مقارنة–، ط 1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2014.

4- بشير نافع وآخرون: المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية، ط 2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.

5- جون جاك روسو: العقد الإجتماعي أو مبادئ الحقوق السياسية، تر: عادل زعيتر، ط2، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1995.

6- جون لوك: في الحكم المدني، تر: ماجد فخري، اللجنة الدولية لترجمة الروائع، بيروت، 1959.

7- حسين عبد الحميد أحمد رشوان: الديمفراطية والحرية وحقوق الإنسان، دراسة علم الإجتماع السياسي: المكتبة الجامعية الحديثة، الإسكندرية، 2006.

8- حمدي مهران: المواطنة والمواطن، في الفكر السياسي، ط 1، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2012.

9- ديريك هيتر: تاريخ موجز للمواطنية، تر: أصف ناصر ومكرم خليل، ط 1، دار الساقي، بيروت، 2007.

10- رونالدو شرمبرج: تاريخ الفكر الأوروبي الحديث، تر: أحمد شيباني، دار القارئ العربي، 1994.

11- زروخي إسماعيل: الدولة في الفكر العربي الحديث، –دراسة فكرية وفلسفية–، ط 1، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2000.

12- الفخر الرازي: مفاتيح الغيب، دار الفكر، 1981.

13- فرانسيس فوكوياما: نهاية الإنسان –عواقب الثورة البيوتكنولوجية–، تر: أحمد مستجير، ط 1، إصدارات سطور، 2002.

14- ليلة علي: المجتمع المدني العربي قضايا المواطنة وحقوق الإنسان، ط 1، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2007.

15- محمد الغزالي: حقوق الإنسان بين تعاليم الإسلام وإعلان الأمم المتحدة، ط 4، نهظة الطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2005.

ثالثا- المعاجم والموسوعات:

1- جميل صليبا: المعجم الفلسفي، ج 1، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1982.

2- جميل صليبا: المعجم الفلسفي، ج 2، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1982.

3- علي الدين هلال وآخرون: معجم المصطلحات السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، 1994.

4- مراد وهبة: المعجم الفلسفي، دار القباء الحديثة، القاهرة، 2007.

5- جوردن مارشال: موسوعة علم الإجتماع، تر: محمد محي الدين وآخرون، ج 2، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2001.

6- عبد الرحمان بدوي: الموسوعة الفلسفية، ج 1، ط 1، البـ

7- تائر رحيم كاظم: العولمة والهوية والمواطنة، مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية، العدد 1، المجلد 8، 2009.

8- مسعود شعنون: حقوق الإنسان بين عالمية القيم وخصوصية الثقافات وعلاقة ذلك بالعولمة، جامعة الجزائر، مجلة الفكر، العدد 08.

9-عطية بن حامد بن ذياب المالكي: دور تدريس المادة التربية الوطنية في تنمية قيم المواطنة لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية " دراسة من وجهة نظر معلمي التربية الوطنية محافظة الليث "، إشراف: فخري عباس نبجر، مطلب مكمل نيل درجة الماجستير في المناهج وطرق التدريس، جامعة أم قرى، كلية التربية، السعودية.

الموقع الالكتروني:

إستخرج من موسوعة ويكيبيديا موقع:

http://www. Wikipedia .org

فهرس الموضوعات

مقدمة	6-1
الفصل الأول: المواطنة بين المفهوم والتنظير الفلسفي	29-7
المبحث الأول: محمد عابد الجابري حياته، آثاره ومصادر فكره الفلسفي	13-8
المبحث الثاني: المواطنة وتطورها	27-14
المبحث الثالث: المواطنة والهوية	29-28
الفصل الثاني: المواطنة بين الفكر الغربي والعربي	45-30
المبحث الأول: المواطنة في الفكر الغربي	31
1- جون لوك	31
2- جان جاك روسو	33-31
المبحث الثاني: المواطنة في الفكر العربي	35
1- رفاعة الطهطاوي	38-35
2- يوسف شويري	39-38
المبحث الثالث: المواطنة في الفكر القومي العربي	43
1- ساطع الحصري	45-44
الفصل الثالث: حقوق الإنسان بين المفهوم والتطور	75-46
المبحث الأول: تطور المفهوم عند الإغريق	55-48
المبحث الثاني: تطور المفهوم في الديانات السماوية	58-56
المبحث الثالث: تطور المفهوم في العصر الحديث والمعاصر	60-59
المبحث الرابع: أنواع حقوق الإنسان	61
1- الحقوق الطبيعية والحقوق السياسية	68-61
2- الحقوق الإجتماعية والحقوق الإقتصادية	75-69
خاتمة	81-76
فهارس البحث	87-82
فهرس المصادر والمراجع	86-83
فهرس الموضوعات	87